تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي

دائرة البحوث الاقتصادية

اتحاد الغرف العربية

من قبل

أ. د. خالد عبد الوهاب الباجوري

أستاذ الاقتصاد المساعد ووكيل كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

سبتمبر 2018

المحتويات

ملخص الدراسة 2
مقدمة 3
أولاً – دور السياسات التجارية 4
أ– الأهداف، الأنواع، الأساليب، نزعة الانغلاق والحماية الجديدة 5
1– أهداف السياسة التجارية 5
2– وسائل/ أساليب السياسة التجارية 6
3– أنواع السياسة التجارية 7
4– الآراء المؤيدة لنزغة الانغلاق والحماية الجديدة 7
ب– دور التجارة وأهمية التحرير التجاري كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي 8
ثانياً – التطورات الجديدة في السياسات التجارية العالمية وانعكاساتها 11
أ– توجهات الحماية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية –
هل العالم على شفير حروب تجارية 11
1– التجارة الامريكية مع الصين 12
2– الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين 13
3– الواردات الأمريكية من السلع الرئيسة من الصين 17
4– التجارة في الخدمات 18
5– العجز التجارى السلعى للولايات المتحدة الامريكية مع الصين 19
ب– ردود الفعل المضادة تجاه التخلي عن التزامات التحرير وفرض قيود تجارية جديدة 20
1– نهج الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات التجارية مع الصين 21
2– ردود فعل أخرى 25
ج– الانعكاسات المحتملة على انتعاش الاقتصاد العالمي – مرحلة مؤقتة أم نهاية العولمة؟ 26
1– التأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر إلى الدول العربية 28
ثالثاً – الإجراءات والتدابير اللازمة تجاه الحماية التجارية 33
أ– الدروس المستخلصة من تجارب الحماية التجارية ونتائجها: 33
ب– متطلبات المواجهة والتحصين على مستوى كل دولة عربية على حدة
وعلى المستوى العربى المشترك 37
رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات 40

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمى والعربى، وخصوصا الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خلال الفترة الأخيرة، التى بدأت تداعياتها تظهر على السطح مع الإعلان عن فرض الولايات المتحدة الامريكية التعريفات الجمركية على الواردات من الصين من الحديد والصلب والألومنيوم في مارس 2018، ليستتبعها دول أخرى مما ينبىء بمعارك ثأرية في المجال التجارى. والدول العربية ليست بمعزل عن دول العالم، وستتأثر سلباً سواء في معدل نمو التجارة او الاستثمار أو في ارتفاع معدل التضخم. والحروب التجارية لها عواقب وخيمة تتمثل بسحب عدد كبير من الدراسات في: (1) خسارة جميع البلدان من حيث الرفاهية في الحروب التجارية العالمية، (2) تؤدى الحرب التجارية بين بلد كبير وبلد صغير إلى مكاسب للبلد الكبير على حساب البلد الصغيرة، و(3) لا يمكن أن تؤدي الحرب التجارية إلى مكاسب لجميع البلدان المعنية. وتستنتج الدراسة أن التعاون هو الحل الأفضل لجميع البلدان. وتؤكد الدراسة أن الحروب التجارية لها تأثير سلبي على كافة دول العالم بما فيها الدول العربية، وبالتالي فإن الحوار والتفاوض والالتزام بما ورد بمواد منظمة التجارة العالمية مؤيد ومدعم لما تصبو إليه كل دول العالم لتحقيق الرفاهية لمواطنيها.

كما تؤكد الدراسة أن على كل دولة عربية مواجهة التحديات العالمية المختلفة الناجمة عن تصاعد الحماية التجارية من قبل الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية – وتجاه بعضها البعض أو تجاه غيرها، وذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادى العربى، والعمل سوياً لاحتواء التداعيات السلبية المحتملة. فوطننا العربى يحتوى على ثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، الى جانب ترابط الدول العربية بوحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، فلا بد من الاهتمام بتوفير الأجهزة والمؤسسات العربية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي العربي للوصول إلى التكتل الاقتصادي الفعال.

الكلمات الدالة: الحروب التجارية، الحماية التجارية الجديدة، الولايات المتحدة والصين، الاقتصاد العربي.

مقدمة

لم تكن الحروب التجارية وليدة الظروف العالمية الحالية، ولكن برزت منذ السبعينيات من القرن الماضي بشكل واضح، كما كانت سبقتها حروب تجارية بين فرنسا وإيطاليا في الفترة 1886-1898، وكذلك بين فرنسا وسويسرا في الفترة 1892-1895، وبين ألمانيا وروسيا في الفترة 1893-1894، وكذلك الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والمجموعة الاقتصادية الاوروبية في الستينيات. وقد تعرض الاقتصاد العالمي لعدد من الاضطرابات الشديدة، والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينيات في القرن الماضى، وكان من أهم مظاهرها ارتفاع أسعار الطاقة بشكل غير مسبوق، وتقلبات أسعار العملات الرئيسية، وارتفاع معدل التضخم، وتفجر مشكلة المديونية عام 1982، وانتشار موجة الكساد والتضخم التي أصابت الاقتصاد العالمي منذ أوائل السبعينيات، وظهور اختلالات شديدة في موازين المدفوعات، وتراجع القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في مواجهة اليابان ودول النمور الآسيوية الأربعة (كوريا الجنوبية، هونج كونج، تايوان، وسنغافورة)، والتي تعاظمت أهميتها النسبية وخصوصاً في الصناعات التكنولوجية.

وقد أفرزت هذه الظروف السابقة بيئة ملائمة لقيام حروب تجارية ضارية دارت رحاها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جانب، واليابان وبلاد شرق آسيا (النمور الأسيوية) من جانب آخر، مما أدى إلى إصابة النظام التجاري الدولي من جرائها بنكسة شديدة، انعكست مظاهرها الأساسية في انتشار موجة حماية تجارية جديدة (New protectionism) لم تكن معروفة من قبل، وتسير في خط معاكس تماماً لعملية التحرير التجاري الذي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات في القرن العشرين، وقد ابتدعتها الدول الصناعية الكبرى خلال الثمانينيات لتقييد واردتها من السلع الصناعية، وأطلق عليها اسم الإجراءات أو القيود الرمادية. وما لبثت موجة الانفتاح والعولمة أن استعادت زخمها الذي بلغ أوجه مع تأسيس منظمة التجارة العالمية في التسعينيات من القرن الماضي.

ولكن في الآونة الأخيرة – العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين – أصبحت منظمة التجارة العالمية في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في وضع صعب وحرج، وخصوصاً مع اتجاه عدد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الى حرب تجارية مع الصين، بما يمثل تبني نمط جديد وصريح في الحماية التجارية، والتي تتعارض في شكلها

ومضمونها مع مبادئ وأهداف منظمة التجارة العالمية، والمتمثلة في تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو أي إجراء آخر قد يمنع من تحقيق المنافسة العادلة بين مختلف المنتجين من مختلف الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

إن التحديات والأخطار الحالية لا تتمثل فقط في التوجه الصريح نحو الحمائية، وإنما تتمثل أيضاً في السياسات الوطنية التى يجري اتخاذها داخل الدول نفسها، والتي ستفرض تكاليف إضافية على الدول الأخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وان تكن في جوهرها اجراءات تستهدف الدفاع عن الاقتصادات الوطنية، إلا أنها ستترك آثاراً سلبية كبيرة على الدول الأخرى، وستؤدي إلى نمو ردود الأفعال السلبية بما ينعكس على الاقتصاد العالمى برمته.

وتهدف هذه الدراسة الى بيان تداعيات الحروب التجارية وتأثيرها على الاقتصاد العالمى والعربى، وخصوصاً ما يجرى بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، بعد أن قامت الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق التعريفة الجمركية على وارداتها من الصين، وبالتحديد على الصلب والالومنيوم، كما على منتجات أخرى. وفى المقابل قامت الصين بفرض التعريفة الجمركية على المنتجات الأمريكية كرد فعل على التعريفات الجمركية المفروضة على منتجاتها.

وتتضمن الدراسة ثلاثة محاور بالإضافة إلى المقدمة والتوصيات، يتناول المحور الأول دور السياسات التجارية، سواء السياسة التجارية الحمائية أو حرية التجارة. والمحور الثانى يتناول التطورات الجديدة في السياسات التجارية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والعربى، وأخيراً المحور الثالث الذي يوضح الإجراءات والتدابير اللازمة تجاه الحماية التجارية، وذلك باستخدام المنهج التحليلي الواقعي لبيان تداعيات الحروب التجارية على الاقتصاد العالمي والعربي، وخصوصا الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين خلال الفترة الأخيرة.

أولاً – دور السياسات التجارية

لقد عرف الفكر الاقتصادي مذهبين رئيسيين يحددان معالم تدخل الدول في مجال التجارة الخارجية بشقيها (التصدير والاستيراد):

أولهما؛ المذهب التقييدي للتجارة، والذي تبلور في القرن السابع عشر مع الفكر التجاري الذي ظهر بانجلترا، ونجد أن هناك دولا تتجه إلى تطبيقه في الآونة الأخيرة.

ثانيهما؛ مذهب حرية التجارة، والذي برز مع الفكر الطبيعي في فرنسا وتبلور على يد الفكر الكلاسيكي في إنجلترا في القرن الثامن عشر ويلقى تأييداً واسعاً من الاقتصاديين في وقتنا الحاضر.

ورغم أن المذهبين على طرفي نقيض؛ إلا أنه يتعذر التطبيق الحرفي لأي منهما على المبادلات التجارية الخارجية، فأقصى ما عرفته السياسات التجارية لكافة الدول هو تغليب أحد خطي التحرير أو التقييد، تغليباً يجري تطعيمه ببعض أفكار المذهب المضاد.

أ- الأهداف، الأنواع، الأساليب، نزعة الانغلاق والحماية الجديدة

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة:

1- أهداف السياسة التجارية

هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية، ومن هذه الأهداف ما يلي:

- **أهداف اقتصادية:**

- حماية الصناعة الناشئة والمحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من عمليات الإغراق التي تمثل حالة من التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، وهي البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج.
- المحافظة على الاقتصاد القومي من أي تقلبات خارجية تحدث في الخارج، مثل حالات الانكماش والتضخم.
- زيادة موارد الدولة، واستخدامها في تمويل الإنفاق العام.

- **أهداف اجتماعية، وتتمثل في:**

- تسعى إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات المجتمعية.

- حماية مصالح الفئات الاجتماعية مثل المنتجين لسلع معينة أو مصالح الزراعيين.

- **أهداف أخرى؛ وتتمثل في:**
- توفير الاحتياجات الأساسية من السلع الاستراتيجية، والتي تمثل طلباً كبيراً للدولة عليها.
- المحافظة على الأمن سواء من النواحي الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

2- وسائل/ أساليب السياسة التجارية

تمثل السياسة التجارية إحدى السياسات التي تسخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، بجانب السياسات الداخلية (السياسة النقدية، السياسة المالية، سياسة الاستثمار) والتي تسعى بدورها إلى تحقيق نفس الأهداف، وبالتالي فإن السياسة التجارية هي جزء من سياسة اقتصادية شاملة تسعى الدولة إلى تحقيقها. ويمكن سرد أدوات السياسة التجارية في ثلاثة أنواع هي الادوات السعرية والأدوات الكمية والأدوات التنظيمية والمتمثلة في الاتفاقيات المبرمة بين الدول، وهم في ما يلي:

- **الأدوات السعرية**

وتتمثل تلك الأدوات في الرسوم الجمركية، وهي ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود كانت صادرات أو أدوات، وقد تكون رسوم نوعية (مبلغ ثابت على كل وحدة) أو رسوم قيمية (نسبة معينة من قيمة السلع) أو مركبة تجمع بين الرسوم النوعية والقيمية.

كما يعد نظام الإعانات من الأساليب السعرية، حيث يمثل المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطي لمنتج وطني، لكي يكون في وضع تنافسي أفضل، سواء في السوق المحلي أو الخارجي.

- **الأدوات الكمية**

تنحصر في نظام الحصص (وضع حد أقصى للواردات من سلعة معينة من خلال فترة زمنية على أساس كمي أو قيمي) وتراخيص الاستيراد (عدم السماح باستيراد سلع معينة إلا بعد الحصول على ترخيص/ أذن من الجهة الإدارية) والمنع (الحظر التي تقوم به الدولة لمنع التعامل مع الأسواق الدولية سواء على الصادرات أو الواردات أو الاثنين سواء كلياً أو جزئياً).

- **الأدوات التنظيمية**

وتتمثل في الاتفاقات التجارية والمعاهدات التجارية واتفاقيات الدفع والتي تعقدها الدولة مع دول العالم الخارجي.

3- أنواع السياسة التجارية

هناك سياسة تجارية حمائية وسياسة حرية التجارة:

- **سياسة حرية التجارة**

والتي تعني ترك النشاط الاقتصادي بدون أي تدخل من جانب الدولة، وتترك الدولة تجارتها الخارجية حرة طليقة من كل قيد.

- **سياسة حماية التجارة**

تمثل تبني الدولة مجموعة من الوسائل أو التشريعات التي تهدف إلى حماية إنتاجها الوطني أو السوق المحلي ضد المنافسة الأجنبية، وتقوم الدولة بتقييد حرية التجارة باتباع بعض الأساليب التي تفرض رسوماً جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية من المنافسة الأجنبية.

4- الآراء المؤيدة لنزغة الانغلاق والحماية الجديدة

هناك مجموعة من الحجج التي يسعى أنصار الحماية التجارية إبرازها لحماية التجارة وهي:

- إن تقييد الواردات سوف يؤدي بالمستهلك الوطني التحول نحو توجيه إنفاقه نحو شراء السلع المحلية المماثلة للسلع الأجنبية المستوردة، وهذا يزيد من التوسع الإنتاجي. وتزيد معدلات التوظف ومحاربة البطالة، وخصوصاً في الصناعات المحلية التي تنتج سلعا تنافسية للواردات.
- زيادة موارد الدولة، والتي يمكنها من القيام بتحقيق أهدافها المختلفة.
- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.

- تحسين معدل التبادل الدولي، من خلال فرض ضريبة جمركية على الواردات، وهذا سيؤدي بالمصدر إلى تخفيض أسعارها، حتى يحافظ على ذلك القدر من الصادرات، وذلك من شأنه تحسين معدل التبادل التجاري.
- مكافحة سياسة الإغراق التي تتبعها بعض الدول وتؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال بيع منتجات بسعر أقل من تكلفة إنتاجها.

وعلى الرغم من تلك الحجج إلا أن هناك ردودا من جانب الاقتصاديين على كل حجة، وتجعل كل حجة غير مقبولة، وفقاً للاعتبارات الاقتصادية فعلى سبيل المثال، اتجاه الدولة لزيادة مواردها، قد يجعل الدولة الأخرى تستخدم ذات السلاح عبر المعاملة بالمثل، ومن ثم إبطال الآثار المتوقعة للضريبة، كذلك الحال بالنسبة لتحسين معدل التبادل الدولي، حيث تلجأ الدول الأخرى إلى معاملة الدولة المعنية بالمثل، بفرض ضريبة مماثلة على السلع التصديرية لهذه الدولة، ومن ثم يتوقع في هذه الحالة أن يبطل أثر الضريبة على الواردات من الدول الأخرى بالضريبة المفروضة على صادراتها لدى هذه الدول، هذا حجة الصناعة الناشئة على الرغم من اكتشاف بعض الصعوبات تتعلق أساساً بصعوبة تحديد الصناعات الناشئة التي ينبغي حمايتها، فضلاً عن صعوبة الحد من الحماية الممنوحة لهذه الصناعات حتى بعد مرور فترة زمنية كافية لتخطيها مرحلة المهد، وبلوغها مرحلة النضوج، فمتى ارتدت هذه الصناعات ثوب الحماية قد يكون من العسير حرمانها منه بعد ذلك.

مما سبق يمكن القول أنه من خلال استعراض الآراء المؤيدة لأنصار الحماية التي تستند إلى اعتبارات اقتصادية، هناك عجز واضح في عرض حجة مقبولة تستند الى اعتبارات اقتصادية دائمة، وهذا هو النقد الأساسي الموجه لهذه السياسة.

ب- دور التجارة وأهمية التحرير التجاري كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي

إن تحرير التجارة الخارجية تعني تدفق التجارة الخارجية دون قيود، كما لو كانت تنساب بين أسواق الدولة الواحدة. وتحرير التجارة لها منافع وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات المختلفة في ذلك الشأن، فمن المتوقع أن يساعد تحرير التجارة خلال الأجلين المتوسط والطويل على تحقيق مزايا عديدة للاقتصاد القومي[1]، ومن أهمها تحسين الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين، ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، والحد من التحيز ضد الصادرات، ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما أنه من الممكن لتحرير التجارة أن يلعب دوراً هاماً في دفع عملية الإصلاح الاقتصادي.

- **تحسين الرفاهية للمستهلكين ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية**

يساعد تحرير التجارة على تحسين الرفاهية للمستهلكين، حيث إنه من المتوقع أن يؤدي تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات إلى تخفيض أسعار السلع في السوق المحلية، وقد يسهم التحرير في الانفتاح على الأسواق العالمية، في توفير سلع مرتفعة الجودة وأكثر تنوعاً، وهو ما يساعد بتحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين.

كما أن تحرير التجارة يساعد على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بعيداً عن القطاعات المحمية التي تنتج بدائل الواردات، ونحو الأنشطة الأكثر إنتاجية التي تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية، مما يرفع من كفاءة هذه العناصر. وتؤكد الدلائل العملية في عدد كبير من الدول أن تحرير التجارة وتعرض المنتج المحلي للمنافسة الدولية الشديدة يدفعه نحو الاجتهاد لرفع كفاءته الإنتاجية[2].

كما أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج، ويساعد على رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية[3].

أضف إلى ما سبق، فإن الانفتاح على التجارة الخارجية، والاشتراك في شبكات الإنتاج العالمية للشركات متعددة الجنسية يساعد على تحقيق وفورات النطاق، والاستفادة من التطورات التكنولوجية اللازمة للابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية[4].

- **الحد من التحيز ضد الصادرات ورفع معدل النمو الاقتصادي**

إن تحرير التجارة يساعد على معالجة التحيز ضد التصدير، وبالتالي تحسين الأداء التصديري. فعلى الرغم من أن تخفيض معدلات التعريفة الجمركية. قد لا يؤثر بشكل مباشر على المصدر، إلا أنه يحد من أرباح الشركات المحلية المنتجة لبدائل السلع المستوردة، وبالتالي يزيد من جاذبية التصدير. كما تؤكد تجارب كثيرة من الدول أن تحرير التجارة قد يسهم في تنمية الصادرات وتنويع هيكلها. وعلى سبيل المثال، قامت ماليزيا بتحرير التجارة منذ عدة عقود ماضية، وخفضت معدلات التعريفة الجمركية، والتي وصلت في المتوسط العام 4%، مما ساعد على زيادة حصتها من الصادرات الصناعية العالمية، وزاد من قدرتها على المشاركة في شبكات الإنتاج الدولية، وخصوصاً في مجال الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات (Madani, 2001)، ووفقاً لنظرية التجارة الدولية، والنتائج الكثيرة من الدراسات التطبيقية، فمن المتوقع أن يساعد تحرير التجارة على رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال قنوات عديدة من أهمها التخصيص الأكثر

كفاءة للموارد الاقتصادية وفقاً للمزايا النسبية، واكتساب للمعرفة الدولية والتقنيات الحديثة من خلال التبادل التجاري، والاجتهاد في مواجهة الضغوط التنافسية الشديدة مع انفتاح السوق المحلية على المنافسة العالمية.

وفي دراسة (Sachs et al , 1995) والتي شملت (11 دولة) قدمت أدلة قوية على وجود ارتباط وثيق بين انفتاح دولة ما على الاقتصاد العالمي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي بها، وأكدت نتائج هذه الدراسة أنه خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، حققت الدول النامية المنفتحة على التجارة العالمية متوسط معدل نمو سنوي قدره 4.5%. أما الدول النامية المنغلقة فلم يتجاوز متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي بها 0.7%. وفي دراسة أخرى للبنك الدولي (world Bank, 2003) أكدت على وجود علاقة قوية بين الانفتاح الاقتصادي والنمو بشكل كبير في الدول النامية الأكثر ارتباطاً في الاقتصاد العالمي، وحققت معدل نمو قدره 5% في المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، في حين تناقص متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار -1% في الدول النامية الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي.

كما أن دراسة أخرى للاقتصادي (Baldwin,2003) أكدت على أن الحواجز التجارية الأقل والمصحوبة بنظام مستقر لسعر الصرف وسياسات نقدية ومالية متسقة ساعدت على رفع معدل النمو الاقتصادي.

- **دفع عملية الإصلاح الاقتصادي:**

إن تحرير التجارة المصحوب بتخفيض معدلات التعريفة الجمركية سيعرض المنتجين المحليين لمنافسة شرسة من قبل السلع المستوردة. ولمواجهة هذه الضغوط التنافسية والمحافظة على الربحية التي كانوا يحققونها في ظل الحماية الجمركية المرتفعة، فإنهم يسعون إلى تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية، ويطالبون بإصلاح بعض السياسات الاقتصادية (مثل سعر الصرف)، وبعض الجوانب المؤسسية (كالإيرادات الضريبية والجمركية وعدد من الإصلاحات الأخرى، وهذا ما أكدته الدراسات) [5].

مما سبق يمكن القول إن تقييد التجارة يشيع روح العداء بين مختلف دول العالم، ويفضي إلى تفكيك روح التعاون والتضامن بين الاقتصادات الوطنية، ويمهد لنشوب حروب بينها من نوع جديد يطلق عليه الآن الحروب التجارية الدولية.

وبالفعل قد شهد العالم حالات من الحماية في عقود السبعينيات والثمانينيات – وقبل ذلك– وفي الفترة الأخيرة من القرن الحادي والعشرين بفرض تعريفة جمركية أو زيادتها على منتجات لدول بحجة الآمن القومي أو بحجة علاج العجز في الميزان التجاري أو بحجة الممارسات الاحتكارية، وقد يصل الأمر إلى غلق الحدود أمام واردات بعض الدول تحت حجة فرض قيود كمية، أو عدم استيفاء اشتراطات صحية أو فنية معينة فيها...الخ.

ولا شك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر إضراراً بالغاً بالتجارة الدولية، وتؤدي الى تقليل حجم التجارة الدولية إلى أدنى مستوى، إلى جانب أنها تؤدي إلى فوات الهدف النهائي من التبادل التجاري، وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي.

ثانياً – التطورات الجديدة في السياسات التجارية العالمية وانعكاساتها

أ– توجهات الحماية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية– هل العالم على شفير حروب تجارية

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية المحرك الرئيسي وراء المناداة بحرية التجارة وإلغاء كافة القيود التي تقف حجر عثرة أمام تدفقات التجارة بين الدول، فتم إنشاء منظمة التجارة العالمية، ليبدأ عصر العولمة، والتي تتبنى فيه دول العالم سياسة تحرير التجارة والتخفيض من تعريفات التجارة بشكل كبير، مع لاتجاه نحو إلغاء سياسات حماية التجارة.

وكانت السياسة التجارية المكون الأساسي في السياسة الاقتصادية الأمريكية، وتعتمد على انفتاح الأسواق ونشر الإصلاحات الاقتصادية الرامية نحو الانفتاح الاقتصادي على المستوى العالمي. ولكن تنفيذ توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وخصوصاً في الجانب الاقتصادي، والتي نادى بها منذ انتخابات الرئاسة الامريكية، سوف يؤثر سلباً على التجارة والتحالفات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى اتجاهات التجارة الدولية بصفة عامة، وسيكون له أثر سلبي على الاقتصاد العالمي، إذ ما أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر في الاقتصاد الرأسمالي.

لقد نادى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشعار أمريكا أولاً، والذي يعتمد على الحدود القومية، كفكرة ورؤية جديدة للأمريكيين، ونظر إلى الداخل الأمريكي أكثر من أي رئيس جاء قبله في العصر الحديث، كما كانت معارضة اتفاقيات التجارة الحرة والانسحاب منها من أحد البنود الرئيسية التى كانت في برنامج ترامب الانتخابي، واستمر متمسكاً بها بعد تقلده لمنصب الرئاسة، فضلاً عن رفع دعاوى تجارية ضد الصين، والانسحاب من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادئ TPP والتي يرى ترامب أن لها تأثيراً سلبياً كبيراً على الاقتصاد الأمريكي.

كما كان قد خصص مبدأ أساسياً في البرنامج الانتخابي الخاص به، والمرتبط بإصلاح العجز التجاري، وخصوصاً العجز التجاري الكبير مع الصين والمكسيك وألمانيا وغيرها من الدول، وأكد على عبارة (إننا يجب أن نبدأ بالفوز). واتجه ترامب نحو استخدام التعريفات التجارية، كوسيلة للحد من الواردات من الصين والمكسيك، وكورقة مساومة لتحقيق أفضل الصفقات، وأفرد لهما جانبا كبيراً في برنامجه الاقتصادي، ونادى بضرورة رفع دعاوي جديدة لمنظمة التجارة العالمية WTO ضد الصين بسبب دعمها لصناعة الصلب وتطبيق سياسات التمييز ضد شركات التكنولوجيا الأمريكية، بالإضافة إلى خفض نسبة العمالة بها.

ويسعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو الاتجاه نحو تحسين المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي، وخصوصاً إعادة هيكلة الديون الأمريكية في الخارج، وإعادة التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، فعند النظر إلى تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين نلاحظ ما يلى:

1- التجارة الامريكية مع الصين

ارتفعت التجارة بين الولايات المتحدة والصين بسرعة بعد أن أعادت الدولتان إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في يناير 1979، ووقعتا اتفاقية تجارية ثنائية في يوليو 1979، والتي تضمنت مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" (MFN)، ابتداء من عام 1980. وفي تلك السنة (التي كانت بعد فترة وجيزة من بدء الإصلاحات الاقتصادية في الصين) بلغ إجمالي التجارة بين الولايات المتحدة والصين (الصادرات والواردات) حوالي 4 مليارات دولار. وقد احتلت الصين المركز الرابع والعشرين بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، واعتبرت سوق التصدير رقم 16، وأكبر مصدر للواردات. وفي عام 2017، بلغ إجمالي التجارة السلعية الأمريكية مع الصين 636 مليار دولار، مما يجعل الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة (انظر الجدول 1).

جدول رقم (1)

التجارة السلعية الامريكية مع الصين خلال الفترة الزمنية 1980-2017 (بالمليار دولار)

السنة	الصادرات الامريكية	الواردات الامريكية	الميزان التجارى الأمريكي
1980	3.8	1.1	+2.7
1990	4.8	15.2	−10.4
2000	16.3	100.1	−83.8
2010	91.9	365	−273.0
2011	104.1	399.4	−295.3
2012	110.5	425.6	−315.1
2013	121.7	440.4	−318.7
2014	123.7	468.5	−344.8
2015	115.9	483.2	−367.3
2016	115.6	462.6	−347.0
2017	130.4	505.6	−375.5

Source: U.S. International Trade Commission (USITC) DataWeb.

2- الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين

بلغت الصادرات السلعية الأمريكية إلى الصين في عام 2017 ما قيمته 115.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة 12.8٪ عن العام السابق، وكانت الصين ثالث أكبر سوق لصادرات البضائع الأمريكية بعد كندا والمكسيك (انظر الشكل 1)، إلى جانب أن الصين هي ثاني أكبر سوق للصادرات الزراعية في الولايات المتحدة في عام 2017، حيث بلغت 19.6 مليار دولار، 63٪ منها تتكون من فول الصويا. ومن عام 2000 إلى عام 2017، ارتفعت حصة إجمالي الصادرات السلعية الأمريكية المتجهة إلى الصين من 2.1٪ إلى 8.4٪.

وجدير بالذكر أن أكبر خمس منتجات أمريكية تم تصديرها إلى الصين في عام 2017 كانت (1) منتجات مرتبطة بالفضاء (بشكل رئيسي الطائرات المدنية وقطع الغيار)؛ (2) البذور الزيتية والحبوب (أساسا فول الصويا)؛ (3) السيارات؛ (4) أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية؛ و(5) النفايات والخردة. وفي الفترة من عام 2002 إلى عام 2017، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنسبة 491٪، وهو معدل أسرع من معدل نمو صادرات الولايات المتحدة إلى أي من أسواق التصدير العشرة الأولى في عام 2017 (انظر الجدول 3).

شكل رقم (1)

أكبر خمس أسواق تصدير للسلع الأمريكية في عام 2017(بالمليار دولار)

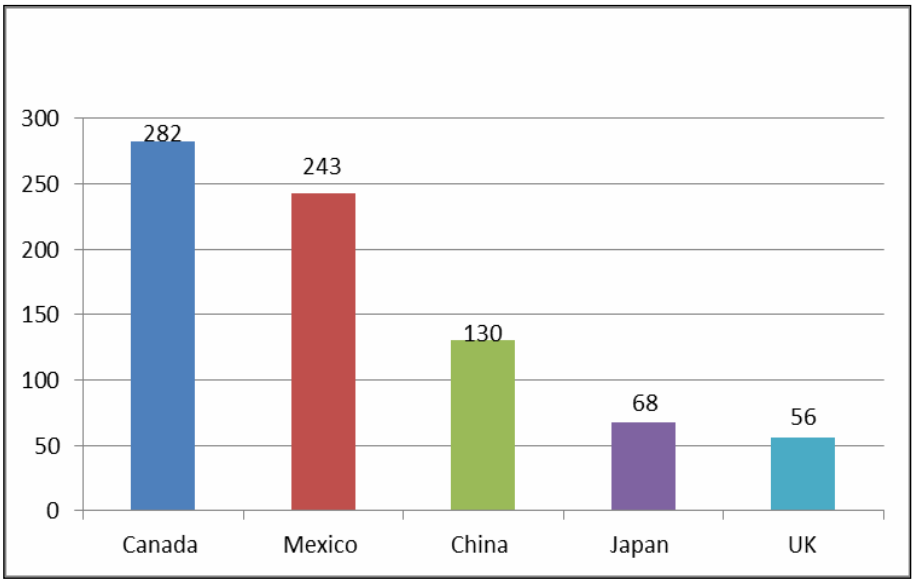

Source: USITC DataWeb

يضاف إلى ماسبق فإن هناك خمس منتجات أمريكية أخرى تم تصديرها إلى الصين في عام 2017 كانت (1) منتجات مرتبطة بالفضاء (بشكل رئيسي الطائرات المدنية وقطع الغيار)؛ (2) البذور الزيتية والحبوب (أساسا فول الصويا)؛ (3) السيارات؛ (4) أشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية؛ و(5) النفايات والخردة. وفي الفترة من عام 2002 إلى عام 2017، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين بنسبة 491٪، وهو معدل أسرع من معدل نمو صادرات الولايات المتحدة إلى أي من أسواق التصدير العشرة الأولى في عام 2017 (انظر الجدول 2).

جدول رقم (2)

أسواق تصدير البضائع الأمريكية الرئيسية (بالمليار دولار، ونسبة مئوية)

الدولة	2002	2017	التغير النسبى 2002-2017
Canada	161	282	75.70%
Mexico	98	243	149.10%
China	22	130	491.20%
Japan	51	68	31.60%
United Kingdom	33	56	69.40%
Germany	27	53	100.90%
Korea	23	48	113.70%
Netherlands	18	42	130.30%
Hong Kong	13	40	217.40%
Brazil	12	37	198.80%
Global Total	693	1,547	123.10%

Source: USITC DataWeb and Global Trade Atlas.

يزعم العديد من المحللين الاقتصاديين أن الصين قد تثبت أنها ستكون أكثر الأسواق أهمية لصادرات الولايات المتحدة في المستقبل، كما أنها تعتبر واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، ومن المتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي في السنوات القادمة، شريطة أن ينفذ إصلاحات اقتصادية شاملة جديدة. كما أن اتجاه الصين نحو تحديث بنيتها التحتية وإعادة توازن الاقتصاد وتحديث الصناعات، وتعزيز قطاع الخدمات، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، من شأنها أن تولد طلباً جديداً كبيراً على السلع والخدمات الأجنبية.

وقد أدى النمو الاقتصادي إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطنين الصينيين بشكل كبير، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية على طول الساحل الشرقي للصين. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتياطيات الصين من العملات الأجنبية (3.1 تريليون دولار أمريكي حتى ديسمبر 2017) وعدد سكانها الهائل (1.39 مليار نسمة) تجعلها سوقاً ضخمة محتملة. وهذا يرجع بشكل واضح من قراءة بعض المؤشرات والبحث في الدراسات التى تناولت ذلك:

- من خلال دراسة أجرتها جامعة أوكسفورد للاقتصاد أمريكي والصيني في عام 2015، وأكدت أن التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر دعمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في خلق 2.6 مليون وظيفة في الولايات المنتحدة الأمريكية، وساهمت بنحو 216 مليار دولار، وتوقعت الدراسة كذلك أن تنمو صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات إلى الصين من 165 مليار دولار في عام 2015 إلى أكثر من 520 مليار دولار بحلول عام 2030.
- في عام 2016، بلغ إجمالي عدد الزوار الصينيين إلى الولايات المتحدة 3 مليون نسمة (بزيادة 15.4٪ مقارنة بالعام السابق)، مما جعل الصين خامس أكبر مصدر للزوار الأجانب للولايات المتحدة. كما أنفق الزوار الصينيون 33 مليار دولار في الولايات المتحدة (بما في ذلك التعليم)، والذي كان أكبر مصدر لإنفاق الزوار في الولايات المتحدة. وتفيد وزارة التجارة الأمريكية أنه بحلول عام 2021، سيبلغ إجمالي عدد الزوار الصينيين إلى الولايات المتحدة 5.7 مليون نسمة.
- الصين لديها أكبر شبكة للهاتف المحمول في العالم مع 1.36 مليار مشترك للهاتف المحمول وأكبر عدد من مستخدمي الإنترنت بحوالي 751 مليون، وذلك اعتبارا من يونيو 2017. كما بلغ إجمالي مبيعات الصين عبر الإنترنت في عام 2016 حوالي 752 مليار دولار (أي أكثر من الولايات المتحدة والتى تقف عند مستوى 369 مليار دولار).
- قامت شركة بوينغ بتسليم 202 طائرة إلى الصين في عام 2017 (26٪ من إجمالي الشحنات العالمية)، مما يجعلها أكبر سوق لشركة بوينغ خارج الولايات المتحدة. وتتوقع بوينغ أن الصين ستحتاج خلال العشرين سنة القادمة (2017–2036) إلى 7240 طائرة جديدة تقدر قيمتها بنحو 1.1 تريليون دولار، وستكون أكبر عميل للطائرات التجارية في بوينغ خارج الولايات المتحدة.
- ذكرت جنرال موتورز أنها باعت المزيد من السيارات والشاحنات في الصين منها في الولايات المتحدة كل عام من عام 2010 إلى 2017، حيث بلغت 3.9 مليون سيارة، مقارنة بـ 3 مليون في الولايات المتحدة. وبلغت إيرادات الأسهم من عمليات المشاريع المشتركة لشركة جنرال موتورز في الصين 2 مليار دولار في عام 2016. وشكلت مبيعات سيارات جنرال موتورز إلى الصين 38.7٪ من إجماليها العالمي. وتتوقع جنرال موتورز أن تزداد سوق السيارات الصينية بمقدار 5 ملايين وحدة أو أكثر بحلول عام 2020، وبلغت صادرات السيارات إلى الصين 8.3 مليار دولار في عام 2016، مما يجعلها ثاني أكبر سوق لتصدير السيارات الأمريكية بعد كندا.

- وفقاً لتقديرات بنك كريدت سويس (شركة خدمات مالية عالمية)، تفوقت الصين على الولايات المتحدة في عام 2015 لتصبح الدولة ذات الطبقة المتوسطة الأكبر عند 109 مليون بالغ (بثروة تتراوح بين 50000 و500000 دولار)؛ وقدر مستوى الولايات المتحدة بنحو 92 مليون دولار. ويتوقع أن يرتفع إنفاق الطبقة الوسطى في الصين (باستخدام قياسات تعادل القوة الشرائية لعام 2011) من 4.2 تريليون دولار في عام 2015 (12٪ من الإجمالي العالمي) إلى 14.3 تريليون دولار (22٪ من الإجمالي العالمي) في عام 2030. ومن المتوقع أن يصل مستوى استهلاك الطبقة المتوسطة في الصين لعام 2030 إلى أكثر من ثلاثة مستويات في الولايات المتحدة.
- من عام 2007 إلى عام 2016، نما الاستهلاك الخاص في الصين بمعدل سنوي بلغ 8.9٪، مقارنة مع نمو بنسبة 1.6٪ في الولايات المتحدة.

3- الواردات الأمريكية من السلع الرئيسة من الصين

كانت الصين أكبر مصدر للواردات السلعية الأمريكية في عام 2017، حيث بلغت 506 مليار دولار أمريكي، بزيادة 9.3٪ عن العام السابق. وارتفعت حصة الصين من إجمالي واردات البضائع الأمريكية من 8.2٪ في عام 2000 إلى 21.6٪ في عام 2017. وقد ارتفعت أهمية الصين كمصدر للواردات الأمريكية بشكل حاد، من المركز الثامن في عام 1990، إلى المركز الرابع في عام 2000، إلى المركز الثاني في 2004-2006، وللمركز الأول في 2007 - حتى الآن (انظر الشكل 2). وكانت أكبر خمس واردات أمريكية من الصين في عام 2017 هي (1) معدات اتصالات، (2) أجهزة الكمبيوتر، (3) سلع مصنّعة متنوعة (مثل الألعاب)، (4) الملابس، و (5) أشباه الموصلات وغيرها من المكونات الإلكترونية. كما أن الصين رابع أكبر مصدر للواردات الزراعية الأمريكية في عام 2017 بقيمة 4.5 مليار دولار.

شكل رقم (2)

الخمس دول الكبار للواردات الامريكية من السلع عام 2017 (بالمليار دولار)

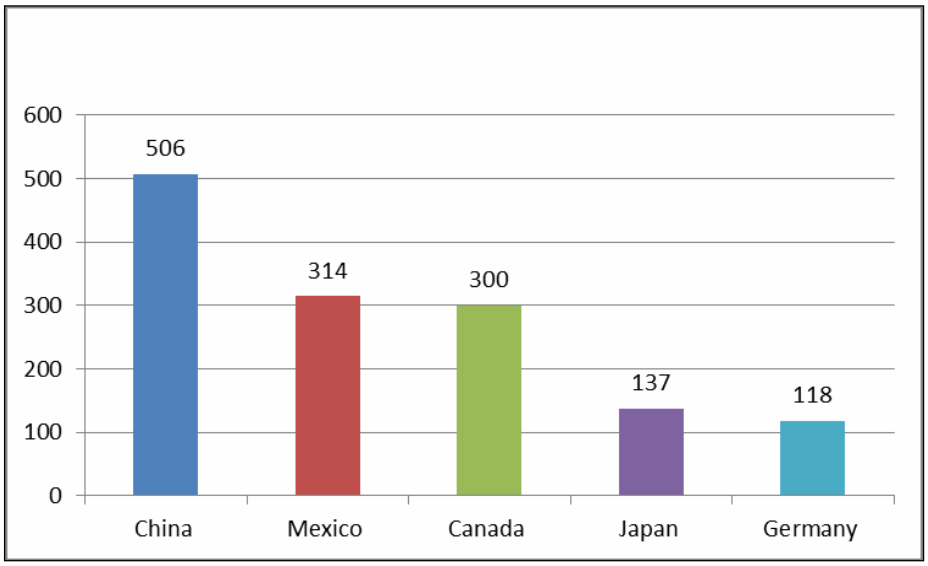

Source: USITC DataWeb.

4- التجارة في الخدمات

تعتبر الصين شريك تجاري رئيسي للولايات المتحدة في الخدمات. ففي عام 2016، كانت الصين رابع أكبر شريك تجاري للخدمات بحوالي 69.6 مليار دولار، وثالث أكبر سوق لصادرات الخدمات بقيمة 53.5 مليار دولار، وأحد أكبر مصدر لواردات الخدمات عند 16.1 مليار دولار (انظر الشكل 3). وتدير الولايات المتحدة فائضا تجاريا بقيمة 37.3 مليار دولار مع الصين، وهو أكبر فائض في الخدمات من أي شريك تجاري آخر للولايات المتحدة.

شكل رقم (3)

الشركاء الرئيسيون للخدمات التجارية الأمريكية في عام 2016 (بالمليار دولار)

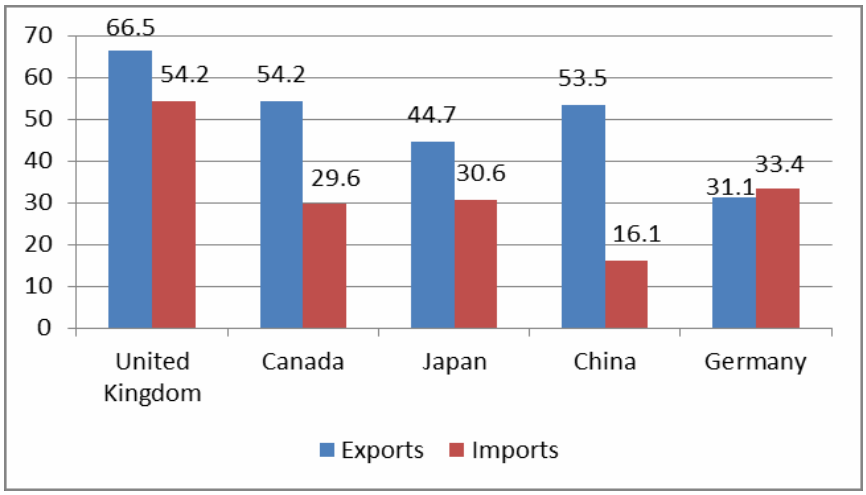

Source: BEA.

5- العجز التجارى السلعى للولايات المتحدة الامريكية مع الصين

من بين المخاوف الرئيسية لدى بعض صانعي السياسة في الولايات المتحدة حجم عجز تجارة السلع في الولايات المتحدة مع الصين، والذي ارتفع من 10 مليار دولار في عام 1990 إلى 367 مليار دولار في عام 2015 (انظر الشكل 4). وقد انخفض العجز إلى 347 مليار دولار في عام 2016، لكنه ارتفع مجدداً إلى 375 مليار دولار في عام 2017.

شكل رقم (4)

الميزان التجاري السلعى للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين: 2000-2016 (بالمليار دولار)

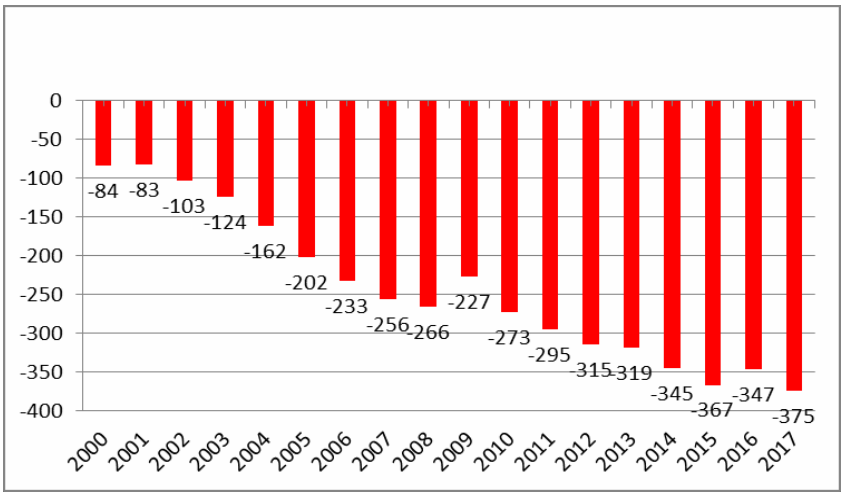

Source: USITC DataWeb.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، كان العجز التجارى السلعى للولايات المتحدة مع الصين أكبر بكثير من أي شريك تجاري آخر للولايات المتحدة (انظر الشكل 5). ويؤكد بعض المحللين أن العجز الكبير في تجارة السلع الأمريكية مع الصين يشير إلى أن العلاقة التجارية غير متوازنة إلى حد ما، وغير عادلة، ومدمرة للاقتصاد الأمريكي. ويجادل آخرون بأن مثل هذا العجز يعكس إلى حد كبير التحولات في الإنتاج العالمي وظهور سلاسل توريد واسعة ومعقدة، حيث غالباً ما تكون الصين هي نقطة التجميع النهائية للشركات متعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير التي تصدر السلع من بلدان متعددة.

شكل رقم (5)

أكبر خمس دول لدى الولايات المتحدة عجز تجارى سلعى معها في عام 2016 (بالمليار دولار)

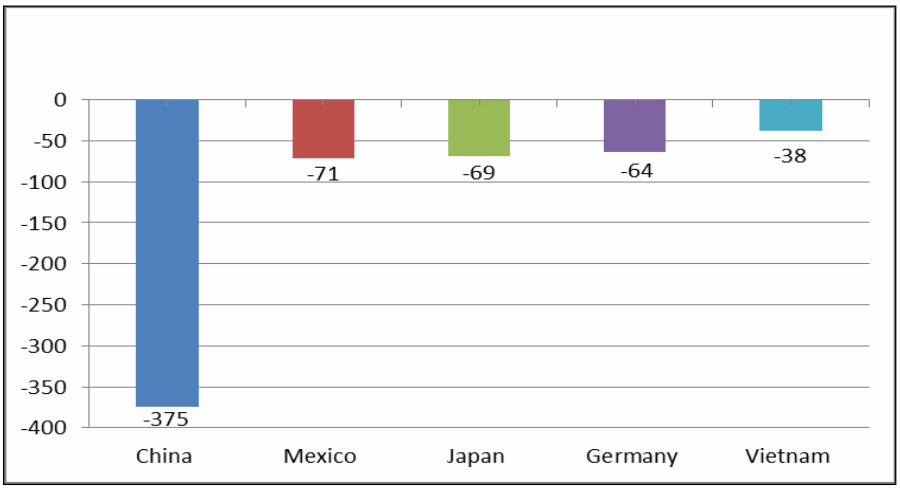

Source: USITC DataWeb.

ب- ردود الفعل المضادة تجاه التخلي عن التزامات التحرير وفرض قيود تجارية جديدة

إن التوجهات الاقتصادية التي يتبناها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أحدثت ردود فعل قوية في مختلف دول العالم. ولقد بدأ ترامب في إصدار قرارات في هذا الشأن، والتي منها توقيع وثيقة انسحاب بلاده من معاهدة التجارة الحرة العابرة للمحيط الهادئ وذلك في 23 يناير 2017، والتي اعتبرها ترامب اتفاقية كارثية للاقتصاد الأمريكي، وتؤثر بالسلب على العامل الأمريكي.

واتجه ترامب نحو إعادة توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى بلاده، بعد اتجاهها نحو البلدان المجاورة مثل المكسيك، ونتيجة لانخفاض أجور اليد العاملة في المكسيك، وقام بالتهديد بفرض ضريبة جمركية مرتفعة على كل منتج يدخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية من المكسيك، واتجه أيضاً نحو فرض رسوم جمركية على جميع الواردات من الصين بأسعار تتراوح بين 25% و45% لمواجهة استخدام الصين لعملتها في زيادة التنافسية لمنتجاتها وتحقيق فوائد اقتصادية.

كما أعلن الرئيس دونالد ترامب انسحابه من اتفاقية المناخ لأنها تضر بالاقتصاد الأمريكي، وتكلفه حوالي 3 تريليون دولار، وتقضي على 6 مليون وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على الرغم من أن التوصل إلى الاتفاقية كان تحت رعاية أمريكية صينية، وكانت تلك الاتفاقية سوف تخفض الإنتاج بحلول عام 2040 في قطاعات الورق بنسبة 12%، والاسمنت بنسبة 23%، والحديد والصلب بنسبة 38%.

1- نهج الولايات المتحدة الأمريكية للعلاقات التجارية مع الصين

اتخذت إدارة ترامب عددا من الخطوات فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وفي أول اجتماع رسمي لهم كرؤساء دول في أبريل 2017، أعلن الرئيس ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ عن تأسيس "خطة مائة يوم حول التجارة" بالإضافة إلى منتدى جديد رفيع المستوى يسمى "الحوار الشامل بين الولايات المتحدة والصين". ولكن بعد الاجتماع، أكد الرئيس ترامب على التحديات الناجمة عن تدخل الحكومة الصينية في اقتصادها، وأثار مخاوف خطيرة حول تأثير التكنولوجيا الصناعية والزراعية في الصين والسياسات الإلكترونية على الوظائف والصادرات الأمريكية. وشدد على ضرورة أن تتخذ الصين خطوات ملموسة لتهيئة ساحة العمل للعمال الأمريكيين، مؤكداً مراراً على الحاجة إلى الوصول المتبادل إلى الأسواق.

في 11 مايو 2017، أعلن الجانبان أن الصين ستفتح أسواقها أمام اللحوم الأمريكية ومنتجات التكنولوجيا الحيوية وخدمات التصنيف الائتماني وخدمات الدفع الإلكترونية والتأمين على السندات والتسويات. ووافقت الولايات المتحدة على فتح أسواقها أمام الدواجن المطبوخة الصينية، ورحبت بمشتريات صينية للغاز المسال في الولايات المتحدة. وبعد الاجتماعات المتعددة، بدأ الرئيس ترامب يشير إلى أنه سيربط السياسة التجارية الأمريكية تجاه الصين باستعداد الصين للضغط على كوريا الشمالية لكبح برامجها النووية والصاروخية.

وقد اتخذت إدارة ترامب عددا من الإجراءات التجارية التي أثارت التوترات مع الصين في الأشهر الأخيرة، ويمكن أن تؤدي إلى سلسلة من الانتقام المتبادل وإلى حروب تجارية واسعة على المستوى العالمى. وتشمل هذه التدابير استخدام الإجراء التجاري بموجب المادة 301 ضد سياسات الصين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتعريفات الجمركية بموجب المادة 232 على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم.

وفي 14 أغسطس 2017، أصدر الرئيس ترامب مرسوماً رئاسياً يوجه الممثل التجاري الأمريكي لتحديد ما إذا كان يجب عليه إطلاق تحقيق من المادة 301 في حماية الصين تجاه حقوق الملكية الفكرية الأمريكية (IPR) وسياسات نقل التكنولوجيا القسرية، لتحديد تأثيرها على المصالح الاقتصادية الأمريكية. وفي 18 أغسطس 2017، أعلن مكتب الممثل التجاري الأمريكي أنه قد أطلق قضية المادة 301 ضد الصين، وهي أول استخدام للمادة 301 منذ 2010.

وكان الرئيس ترامب قد وقّع في 22 مارس 2018 مذكرة بشأن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق المادة 301، ووصفه البيت الأبيض بأنه استهداف "العدوان الاقتصادي" للصين، وحددت المذكرة أربع سياسات عامة ذات صلة بحقوق الملكية الفكرية. لتبرير عمل الولايات المتحدة في إطار المادة 301. وهي:

(1) يستخدم متطلبات المشروع المشترك، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وعمليات المراجعة الإدارية والترخيص لفرض أو الضغط على نقل التكنولوجيا من الشركات الأمريكية.
(2) يستخدم عمليات الترخيص التمييزية لنقل التقنيات من الشركات الأمريكية إلى الشركات الصينية.
(3) يوجه ويسهل الاستثمارات وعمليات الاستحواذ التي تولد نقل التكنولوجيا على نطاق واسع.
(4) إجراء ودعم التطفل السيبراني في شبكات الكمبيوتر الأمريكية للوصول إلى معلومات تجارية قيمة. وأصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي، دراسة من 215 صفحة حول سياسات حقوق الملكية الفكرية الصينية التي تؤثر سلباً على أصحاب المصلحة في الولايات المتحدة، وبشأن الخسائر في الاقتصاد الأمريكي بما لا يقل عن 50 مليار دولار سنوياً.

بموجب إجراء المادة 301، اقترحت الإدارة أن تقوم (1) بتطبيق تعريفة جمركية بنسبة 25٪ على واردات صينية معينة (وهو ما يمكن مقارنته بالخسائر التجارية الأمريكية)، بما في ذلك أجهزة التلفزيون الملون وأجزاء الآلات والأجزاء الكهربائية والسيارات، (2) الشروع في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد ترخيص التكنولوجيا "التمييزية" للصين (وهو ما فعلته في 23 مارس 2018)، و(3) اقتراح قيود استثمارية جديدة على الجهود الصينية للحصول على تكنولوجيا أمريكية حساسة.

وفي إعلانه في 22 مارس حول المادة 301 والصين، أكد الرئيس ترامب أن هناك سرقة هائلة في الملكية الفكرية، وتقدر بمئات المليارات من الدولارات، ومع ذلك، فقد أشار إلى قضايا أخرى غير متعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وقال إن الولايات المتحدة لديها عجز تجاري مع الصين وصفه بأنه "أكبر عجز في أي بلد في تاريخ عالمنا". وطالب الرئيس شي "لتخفيض العجز التجاري على الفور بـ 100 مليار دولار". وأكد كذلك على أن التجارة يجب أن تكون "متبادلة"، مدعيا أن الولايات المتحدة ادخلت تعريفة استيراد 2٪ على السيارات الصينية، بينما فرضت الصين تعريفة جمركية بنسبة 25٪. وأخيراً، أشار ترامب إلى أن الجانبين كانا "في خضم مفاوضات كبيرة جداً" بشأن التجارة لكن هناك مشاكل كثيرة.

وقد انتقدت الصين بشدة الإجراءات الأمريكية المتصلة بالمادة 301 في 24 مارس 2018، وأكدت وزارة التجارة الصينية (MOFCOM): "أن الولايات المتحدة تتجاهل جهود الصين لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وأصوات الجماهير الواسعة في الصناعة، متجاهلة قواعد منظمة التجارة العالمية. إنها نزعة أحادية وحمائية تجارية، تعارضها الصين بشدة. هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة لا تفضي إلى مصالح الصين ولا مصالح الولايات المتحدة. كما تتعارض مع المصالح العالمية، وهي سابقة سيئة للغاية، ولن تجلس الصين مكتوفة الأيدي في حالة حدوث أضرار في امتلاك الحقوق والمصالح المشروعة. نحن على استعداد تام للدفاع عن مصالحنا المشروعة". وفيما يتعلق بالمادة 301، ذكرت الصين بوضوح موقفها بأنها لا تريد خوض حرب تجارية، لكنها ليست خائفة على الإطلاق من ذلك، "نحن واثقون وقادرون على مواجهة أي تحد. ومن الأفضل والمأمول أن تنسحب الولايات المتحدة قبل فوات الأوان، ولا تجر العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية للخطر".

في 3 أبريل 2018، أصدر الممثل التجارى الأمريكي "USTR" قائمة بالتعريفات الجمركية المقدرة بنسبة 25٪ على المنتجات الصينية بقيمة حوالي 50 مليار دولار. وذكر أن

التعريفات المقترحة تستهدف المنتجات الصينية في القطاعات المتعلقة بالسياسات الصناعية الصينية للتكنولوجيا العالية، مثل "صنع في الصين عام 2025." حدد الممثل التجارى الأمريكي مجال الفضاء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات والآلات كقطاعات استهدفتها قائمة المادة 301.

قامت الصين في 4 أبريل 2018 بوضع قائمة تستهدف مختلف المنتجات الأمريكية، بما في ذلك فول الصويا والطائرات والمركبات وقطع الغيار، والتي ستخضع لتعريفة جمركية بنسبة 25٪ إذا دخلت تعريفة المادة 301 من الولايات المتحدة حيز التنفيذ. وفي اليوم نفسه، بدأت الصين في قضية تسوية نزاعات منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة بشأن إجراء المادة 301.

في 5 أبريل 2018، طلب ترامب من الممثل الأمريكي أن يقترح تعريفات إضافية بقيمة 100 مليار دولار من المنتجات الصينية. في نفس اليوم، أصدر روبرت لايتايزر ممثل الولايات المتحدة بياناً حول طلب الرئيس ترامب ردا مناسبا لتهديد الصين الأخير بتعريفات جديدة. وبعد تحقيق مفصل، وجد مكتب الممثل التجاري الأمريكي أدلة دامغة على أن "أفعال الصين غير المعقولة تضر بالاقتصاد الأمريكي".

وبخصوص المادة 232 الخاصة بفرض التعريفات على الصلب والألمنيوم، فانه في 8 مارس 2018، أعلنت إدارة ترامب أنها ستفرض رسوم استيراد إضافية على الصلب (بنسبة 25٪) والألومنيوم (10٪)، بناءً على مبررات الأمن القومي بموجب قانون التجارة لعام 1962، بصيغته المعدلة. ويبدو أن الصين كانت هدفا رئيسيا لهذا العمل لأنها تمثل نصف الإنتاج العالمي لكلا السلعتين. ومع ذلك، وفيما يتعلق بكمية الواردات، كانت الصين ثامن أكبر مورد للصلب ورابع أكبر مورد للألومنيوم.

في 26 مارس عام 2018، طلبت الصين إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة بشأن المادة 232 من الإجراءات المتعلقة بالصلب والألومنيوم، بحجة أنها تدابير وقائية وليست مبررة لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وأعلنت الصين في 1 أبريل 2018، أنها رفعت الرسوم (بنسبة 15٪ إلى 25٪) على 128 منتجاً أمريكياً تغطي الواردات من الولايات المتحدة، بما في ذلك منتجات الخنازير، نفايات الألومنيوم والخردة، والفواكه والمكسرات، والتي بلغ مجموعها 3 مليار دولار في 2017.

في 9 أبريل، بدأت الصين في قضية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية ضد استخدام الولايات المتحدة من تعريفات المادة 232. وتؤكد الصين أنه في حين تستخدم الولايات المتحدة حججاً للأمن القومي لتبرير فرضها لواجبات إضافية، فإن إجراءاتها تشكل في الواقع تدبير ضمانات.

2- ردود فعل أخرى

لم تقتصر إجراءات الحماية التي اتخذتها الإدارة الأميركية على الصين، بل شملت أيضاً دولاً أخرى مثل كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي وأستراليا، وقد حذر رئيس وزراء كندا أن تلك السياسة التي تتبناها إدارة ترامب تنعكس سلباً على التعاملات التجارية فيما بينهم، فملايين الوظائف تعتمد على التدفقات التجارية عبر الحدود، وأن هناك عمق في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين، فثلاثة أرباع صادرات كندا تذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن كندا هي الوجهة الأولى لصادرات 30 ولاية أمريكية، ومن شأن القرارات التي تتبناها ادارة ترامب أن تؤثر بالسلب على تلك العلاقات.

واتجهت المكسيك نحو التأكيد أن هناك اتفاقية للتجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية، وهي التي تنظم التجارة بين الدولتين، وأكدت المكسيك أن الإدارة الأمريكية لن تكون قادرة على فرض حواجز صارمة على صادرتها الى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا إشارة إلى أن المسؤولين المكسيكيين لديهم استعداد كبير على الرد على أي إجراءات تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن الدول الأوروبية وعلى رأسهم ألمانيا وفرنسا أعربت عن قلقها الكبير بشأن ما تتبناها الإدارة الأمريكية من قرارات تؤثر على التبادل التجاري، وأنها -ألمانيا وفرنسا- ستلجأ إلى قرارات مضادة، ويمكن العيش فيما بينها بدون الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما لم تلتزم بمبادئ منظمة التجارة العالمية.

مما سبق يمكن القول أن المراقبين من الدول والاقتصاديين يؤكدون أن هناك قطاعات معرضة للخطر مثل القطاع الزراعى الأمريكي والقطاع الصناعى، لكن الولايات المتحدة الامريكية تسير نحو تبني الإجراءات المطلوبة لتنفيذ ما اتجهت اليه من فرض التعريفة الجمركية على المنتجات الصينية. واتجهت الصين نحو إشعال الحرب التجارية بفرض تعريفة جمركية على المنتجات الأمريكية، واعتقد أن الجميع سيخسر ولن يكون هناك فائز فيها.

وبجانب رد الفعل الصينى، فقد حذر الاتحاد الأوروبي وأستراليا من نشوب «حرب تجارية» بين الولايات المتحدة وباقي دول العالم، ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، ورد رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك على ترمب بأن الحروب التجارية "سيئة ومن السهل خسارتها"، الأمر ذاته أكدته مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد، حينما صرحت بأن الحرب التجارية ليس فيها فائزون.

ج- الانعكاسات المحتملة على انتعاش الاقتصاد العالمي – مرحلة مؤقتة أم نهاية العولمة؟

سادت حالة من الانتقاد والتنذير، حتى وقتنا الحالي من القرارات المختلفة التي يتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، والاتجاه نحو سياسة الحماية التجارية، والتي تفتح الباب أمام صنع الحواجز الجمركية المتبادلة لحماية مصالح كل طرف من الأطراف الدولية ذات الصلة، وهذا له آثار سلبية كبيرة على التجارة الدولية، لدرجة أنه إذا ما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض التعريفات الجمركية، فان ذلك يعنى نهاية العولمة.

وقد أوضح تقرير صندوق النقد الدولي بشأن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2017 أن سياسة الحماية التجارية، والتي قد تتبعها الدول، سوف يكون لها أثار سلبية على الاقتصاد العالمي. وأوضح الصندوق أن توقعاته بأن تنمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.9% في عام 2017، و2% في 2018، تخضع لدرجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغيرات المحتملة في موقف السياسة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كما أعلنت الصين أن أية رسوم جمركية تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على المنتجات الصينية سوف تعامل بالمثل، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون قادرة على تحقيق أهداف النمو الاقتصادي لها إذا دخلت في نزاعات وحروب تجارية معها.

ومن المتوقع أن تقوم الصين بإتخاذ إجراءات مضادة مثل فرض ضرائب جمركية مماثلة، وإجراءات لمزيد من تخفيض قيمة عملتها، هذه الإجراءات ستفضي إلى إشعال الحروب التجارية بين الدولتين، علماً أن حروب العملات تنتج تراجعاً في التجارة الدولية والاستثمارات.

كما أكدت مجموعة العشرين التي انعقدت في مدينة هامبورج الألمانية عن التزامها بمواصلة الدفاع عن سياسة حرية التجارة، والبعد عن سياسة الحماية التجارية، وخصوصاً التي

تتبناها إدارة ترامب، ووجهت نقداً شديداً وحذرت من أنها ستكلف الولايات المتحدة الأمريكية وظائف كثيرة، وأن العالم سيدخل إلى دوامة التخفيضات النقدية للعملات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وهناك تداعيات نتيجة الحروب التجارية الواضحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومن هذه التداعيات ما يلي:

1- إن الإجراءات الحمائية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصادرات الصينية قد تضر بالشركات الأمريكية العاملة في الصين، وتضر صادراتها من السلع المضيفة داخل الصين، وتضر صادراتها من السلع المصنعة داخل الصين إلى السوق الأمريكية.
2- إن الخروج من اتفاقية التجارة الحرة لدول المحيط الهادئ والتي ترتبط عملتها بالعملة الصينية نتيجة استخدامها مكونات صينية ستوجه اهتمامها نحو اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية التي تقودها الصين (RCEP) والتي تضم 16 دولة منها 9 دول من دول شرق آسيا وهي (بروناوي، كمبوديا، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، مانيمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، فضلا عن استراليا والصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا)، وهو ما سوف يمكن الصين من التأثير على قواعد التجارة في المستقبل.
3- إن اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام سياسة حماية التجارة سوف يجعل دولاً أخرى تتجه نحو استخدامها، مما يؤدي إلى بروز الحروب الثأرية بين دول العالم، وفقدان الثقة بنظام تحرير التجارة، ويصبح الكل خاسراً.
4- قد ينبثق من الإجراءات الجمركية زيادة في معدلات التضخم، والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الاستثمارات من ناحية، وتفاقم خدمة الديون من ناحية أخرى، وبالتالي تخفيض الاستهلاك في جميع دول العالم، وتراجع النمو وتزايد الفقر ومعدلات البطالة.
5- كل طرف من الأطراف الدولية يجهز أوراقه وترتيباته فيما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مزيد من الحماية التجارية، وهو ما ينذر بأزمة اقتصادية عالمية لا تؤثر فقط على الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التجاريين، ولكن على النظام التجارى العالمي.
6- إن التصعيد الأمريكي في استخدام أدوات الحمائية التجارية قد يؤدي بها في ظل إدارة ترامب إلى انسحابها من منظمة التجارة العالمية وخصوصاً اذا كان حجم الخسائر السنوية التى تتعرض لها دول الاتحاد الاوروبى والمكسيك وكندا وكوريا الجنوبية والصين، من جراء فرض التعريفة الجمركية من جانب الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 25% على

الحديد والصلب و10% على الألومنيوم، وذلك في يونيه 2018، والتى سوف تخسر كندا حوالي 3.2 مليار دولار، والاتحاد الاوروبى حوالي 2.6 مليار دولار، وكوريا الجنوبية حوالي 1.1 مليار دولار، والمكسيك حول مليار دولار، والصين ستخسر حوالي 700 مليون دولار من جراء التعريفة الجمركية السالفة الذكر.

د- ماهى الآثار المحتملة على الاقتصادات العربية؟

1- التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 11.5% من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017، ومثلت نسبة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2% من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار عام 2017 و4.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار لنفس العام. وقد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الإمارات على 61.8% من الإجمالي، بقيمة بلغت 10.4 و7.4 مليار دولار على التوالي. وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية ارتفاعاً إلى 871.3 مليار دولار، وبحصة 2.8% من الإجمالى العالمي البالغ 31.5 تريليون دولار عام 2017. وشأنها شأن تدفقات الاستثمار المباشر، التي تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول، فقد استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2% من الإجمالي، بقيم 242.2 و129.9، و109.7 مليار دولار على التوالي – وهذه الدول الثلاث بالإضافة للكويت تستحوذ على مشاريع الاستثمار العربي البيني لعدد 172 مشروعاً في المنطقة وتقدر تكلفتها الاستثمارية بنحو 12.6 مليار دولار في عام 2017[6].

ونظراً للتحديات التى برزت على السطح، وخصوصاً الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، واتجاه كل دولة الى فرض التعريفات الجمركية للحصول على العوائد المناسبة وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، فقد اتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الى الرفع التدريجي لأسعار الفائدة في عام 2018 بهدف جذب رؤوس الاموال والاستثمارات الأجنبية، مما ينذر بأن الأسواق سوف تشهد جولات رفع متسارعة أو أكبر مما هو متوقع ينتج عنها ارتفاع كبير لأسعار الفائدة، وهذا سيكون له انعكاساته على السياسات النقدية في الدول العربية، وعلى أوضاع التمويل في تلك الدول. ومن المتوقع أن تتجه البنوك المركزية العربية التي تتبنى نظماً ثابتة للصرف

إلى رفع مماثل للفائدة على عملاتها المحلية للحفاظ على سياسة سعر الصرف، وهو ما سيؤثر على قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان، ويضيف ضغوطات على أوضاع السيولة المحلية المتأثرة بالفعل ببقاء أسعار النفط عند مستويات منخفضة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في عدد من البلدان العربية، كذلك سيؤدي هذا الرفع إلى تأثر الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف، وخصوصاً تلك التي تعاني من نقص المعروض من النقد الأجنبي، حيث سيؤدى إلى استمرار تراجع قيمة عملات عدد من هذه الدول أمام الدولار، وإلى ضغوط على مستوى الاحتياطيات الأجنبية. ويؤدي كذلك رفع الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول العربية، ومن ثم ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع في أعباء خدمة الدين الخارجي، وخصوصاً الدول العربية المثقلة بأعباء الدين الخارجى.

- **معدل النمو في الدول العربية**

إن الاقتصاد العالمي بدأ في التعافي عام 2017 نتيجة لعدد من العوامل التي ترفع النمو، والتى منها التخفيضات الضريبية للولايات المتحدة على ارباح الشركات، وتحسنت التجارة الدولية تحسناً نسبياً نتيجة للزيادة في الاستثمار والصادرات، واتجاه أسعار النفط إلى الارتفاع، نتيجة لزيادة الطلب على النفط وتحسن النشاط الاقتصادي، وكنتيجة للانخفاض النسبي في زيادة المعروض من النفط.

ورغم هذا التحسن في الاقتصاد العالمي، إلا أن معدل نمو الدول العربية انخفض إلى 1.4% عام 2017، بعد أن كان 2% عام 2016، مما يعكس انخفاض معدل النمو في الدول العربية المصدرة للنفط في ظل تراجع كميات الإنتاج النفطي. وفي مقابل ذلك، فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تطبقها الدول العربية المستوردة للنفط دعمت من النمو في الدول العربية. ويتوقع ارتفاع طفيف في معدل نمو الدول العربية إلى 2% عام 2018 نتيجة للزيادة في مستويات الطلب الخارجي، وتواصل الإنفاق الرأسمالي على مشاريع التنويع الاقتصادي، والزيادة المتوقعة في الطلب الخارجي، ولكن إذا اشتدت حدة الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودخول دول أخرى على مسار الحمائية التجارية، فإن لذلك تأثيرا سلبيا على معدل النمو في الدول العربية.

- **معدل التضخم والسيولة المحلية**

إذا نظرنا إلى معدل التضخم، نلاحظ أنه ارتفع على مستوى الدول العربية ليصل إلى 13.9% عام 2017، نتيجة للضغوط التضخمية الناتجة عن اتجاه الدول العربية إلى إصلاح نظم الدعم، وزيادة مستويات الضرائب ورفع رسوم الخدمات الحكومية لتحقيق الانضباط المالي.

لكن تباطؤ النمو الاقتصادي خفض من حدة هذه الضغوط التضخمية في بعض الدول، ويتوقع انخفاض هذا المعدل إلى 9% و8% خلال عامي 2018 و2019 على التوالي. ولكن الملاحظ والمتوقع من التأثير المحتمل لتشديد السياسة النقدية، سواء في ظل رفع أسعار الفائدة الأمريكية أو لاحتواء الضغوط التضخمية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العامين الماضيين، ونتيجة لفرض ضرائب جديدة على بعض الدول العربية، سيتجه معدل التضخم إلى المزيد من الارتفاع في هذه الدول.

وبالنسبة لمعدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية، فقد بلغ 7.8% عام 2017، ومن المتوقع خلال عامي 2018 و2019 أن تتأثر الأوضاع النقدية برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وهي ما سيكون له انعكاساته على تكلفة التمويل الداخلي والخارجي، وعلى إدارة السياسة النقدية في عدد من الدول العربية، وخصوصاً في ظل اتجاه القوى الاقتصادية الكبرى إلى الحمائية التجارية[7].

- **معدل النمو في التجارة الدولية للدول العربية**

في ضوء التحديات التي تواجه عملية تحرير التبادل التجاري، من غير المنتظر أن يشهد معدل نمو حجم التجارة الدولية ارتفاعاً كبيراً خلال العام الجاري والمقبل. وبناء على ذلك، من المتوقع استمرار النمو الضعيف لحجم التجارة الدولية ليبقى بحدود 4.3% العام الجاري ولينخفض العام المقبل إلى 4%، وقد يقل عن ذلك. ورغم ذلك، من شأن التحسن المسجل في النمو الاقتصادي العالمي، وخصوصاً في عدد من الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين ودول الاتحاد الأوروبي التي تمثل أهم الشركاء التجاريين للدول العربية – حيث تستقبل حوالي 52% من الصادرات العربية – أن يدعم ويعزز آفاق النمو في الدول العربية في المرحلة المقبلة. ولكن هذا مرتبط إلى حد كبير بتحرير التبادل التجاري، والبعد عن الإجراءات الحمائية التي تتبعها الآن الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، وعدم دخول أطراف دولية أخرى في تقييد التجارة[8].

وعند النظر إلى حجم التجارة الخارجية العربية في نهاية 2016، نلاحظ أنها بلغت 1592 مليار دولار، منها 796.4 مليار دولار للصادرات العربية لكافة دول العالم، وحوالي 795.8 مليار دولار من كافة دول العالم، وبذلك يكون هناك فائض في الميزان التجاري بحوالي 6 مليون دولار فقط، وذلك حسب بيانات التقرير العربي الموحد لعام 2017، الذي يوضح أن التجارة العربية في عام 2016 تراجعت بنسبة 6.7% عما كانت عليه في عام 2015، وأن مساهمة الصادرات

النفطية مثلت حوالي 58.7% من إجمالي الصادرات السلعية العربية كما هو موضح في الشكل (6) التالي:

شكل رقم (6)

قيمة التجارة العربية مع الصين وأمريكا بالمليار دولار عام 2016

وقد بلغ إجمالي حجم التجارة العربية مع الصين في عام 2016 حوالي 210.1 مليار دولار، وهو ما يمثل حوالي 13.1%، حيث بلغت صادرات الدول العربية للصين حوالي 78.8 مليار دولار، في حين بلغ حجم الواردات العربية من الصين حوالي 131.3 مليار دولار، ليفضي الميزان التجاري تحقيق فائض لصالح الصين بحوالي 52.5 مليار دولار. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ حجم التجارة العربية معها حوالي 106.6 مليار دولار، وبما يمثل حوالي 6.6%، حيث بلغت الصادرات العربية للولايات المتحدة حوالي 37.4 مليار دولار، فيما بلغت الواردات العربية من الولايات المتحدة 69 مليار دولار، وبذلك حقق الميزان التجاري فائضاً تجارياً لصالح الولايات الأمريكية بنحو 31.8 مليار دولار.

من خلال تلك البيانات، نلاحظ أن الصين تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية في حجم تجارتها مع الدول العربية، بما يصل إلى الضعف، ولكن عند استعراض هيكل التجارة الخارجية للدول العربية، نجد أن الاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول مع الدول العربية، حيث يسيطر على حوالي 28.4% من إجمالي واردات الدول العربية، كما يستحوذ على نسبة 12.4% من إجمالي الصادرات العربية، وتأتي الصين في المرتبة الثانية، والولايات المتحدة في المرتبة الثالثة ثم اليابان في المرتبة الرابعة.

ومع تصاعد الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فإن مزيداً من الركود سوف يلقي بظلاله على تراجع معدلات التجارة العالمية، والتي تؤثر بالسلب على السفن المارة من قناة السويس التي تمثل عوائدها بمصر أحد أهم موارد النقد الأجنبي، الى جانب الصادرات المصرية من الحديد والصلب والتى تبلغ حوالي 100 مليون دولار، والتي سوف تتأثر أيضاً بتلك الإجراءات. كما أن الحروب التجارية ستلقي بظلالها أيضاً على الدول النفطية العربية، حيث تؤدي إلى الركود، وبطء النمو في الناتج المحلي الاجمالي، مما يجعل الطلب على النفط في حالة تراجع، وبالتالي يؤثر على مستوى الأسعار في السوق العالمية.

كما أن فرض ضرائب جمركية من قبل الصين على المنتجات الأمريكية من البتروكيماوات، سيشكل فرصة لأن يعوض القطاع تراجع صادراته على مدار العاميين الماضيين، بسبب انخفاض أسعار النفط، التي أثرت بدورها على أسعار منتجات هذا القطاع. وهناك تحد أمام الدول النفطية العربية، حيث تمثل صادرات البتروكيمياويات أهم الصادرات لتلك الدول، مع وجود منافس قوى لتلك الدول وهي كوريا الجنوبية، ليؤثر على فرصة الدول العربية ما لم يحسنوا استغلالها.

- **أسعار النفط**

ما زالت الدول النفطية العربية تعاني من انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، الأمر الذي سيزيد من عجز الموازنات العربية بتلك الدول، وقد تلجأ إلى الاستدانة داخلياً وخارجياً، وتطبيق إجراءات اقتصادية تقشفية. وتؤثر تلك الإجراءات على المواطن العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص. وإذا اتجهت الصين نحو تخفيض عملتها، وذلك في إطار حربها التجارية مع الولايات المتحدة، فإن هذا الأمر سوف ينتقل إلى دول أخرى، كما هو الحال بشأن زيادة الرسوم الجمركية، وهو ما يعني تعرض الثروات العربية الموجودة بالخارج للانخفاض، وكذلك احتياطياتها من النقد الأجنبي.

وعلى الرغم من ارتفاع اسعار النفط في بداية عام 2018 إلى حوالي 60-65 دولار للبرميل، والذي من شأنه أن يخفض الضغوط على الموازنات العامة في هذه الدول ويتيح جزءاً مالياً يمكن استغلاله لتمويل وتنفيذ خطط التنويع الاقتصادي، وذلك بافتراض مستوى التزام الدول المنتجة للنفط داخل وخارج الأوبك باتفاق خفض الإنتاج، وعدم حدوث تصاعد كبير للمخاطر الجيوسياسة.

لكن التباطؤ المتوقع في معدل النمو الاقتصادي العالمي في الدول المتقدمة، نتيجة للتحديات الحالية والمرتبطة بفرض التعريفات الجمركية المتبادلة بين أكبر قوتين اقتصاديتين وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فإنه من المتوقع تراجع نسبي لأسعار النفط العالمية إلى ما يتراوح بين 55–60 دولار للبرميل في عام 2019، وهو ما يؤثر على الموازنات المالية للدول العربية ويولد ضغوط تضخمية لاتخاذ سياسات لها انعكاسات تؤثر على المستوى المعيشى لمواطني الدول العربية.

كما أن الدول العربية لا تستطيع مجاراة ما ينتظر العالم من سباق في سعر الفائدة، لأنها بالفعل لديها أسعار فائدة مرتفعة، وهذا مما يزيد من تكاليف الإنتاج، ويحول دون منافسة المنتجات في السوق المحلية أو الدولية. فكل دولة تسعى إلى رفع أسعار الفائدة لتحذو حذو الولايات المتحدة لكي تحافظ على ما لديها من استثمارات أجنبية، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، أو لتمنع خروج الاستثمارات المحلية إلى السوق الأمريكية بحثاً عن عائد مرتفع.

وهنا لا بد من التأكيد على تعميق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية لمواجهة تلك الأزمات.

ثالثاً – الإجراءات والتدابير اللازمة تجاه الحماية التجارية

أ– الدروس المستخلصة من تجارب الحماية التجارية ونتائجها:

عند النظر الى الدراسات عن التجارب المتعلقة بالحماية التجارية وبالحروب التجارية نجد أنها كثيرة، فعندما نبدأ بالجوانب النظرية، والتى منها دراسة جونسون (1953)، والتى تحلل حالة الحروب التجارية القائمة على حجة التعريفة المثلى، وشكلت أول دليل واضح على أن الدول الكبرى يمكن أن تستفيد من حرب تجارية بينما تخسر الدول الصغيرة دائماً. لقد أظهرت هذه النقطة في إطار كلاسيكي جديد في ظل منافسة كاملة، ووجود تعريفات جمركية على القيمة المضافة. وفي "الحالة العامة"، تخسر الدول الكبرى من الحروب التجارية، في ما أسماه الأدب منذ ذلك الحين "قضية جونسون"، كما أن الرفاهية الوطنية للبلد الكبير أفضل بموجب توازن التعريفة في ناش "Nash Tariff Equilibrium" مقارنة بالتجارة الحرة، لكن رفاهية البلد الصغير تظل منخفضة.

ومنذ جونسون (1953)، بحثت إحدى فروع الأدبيات عن تعميمات مختلفة تسمح بمختلف أدوات السياسة – تعريفات جمركية محددة في (Horwell 1966)، وفى شكل حصص استيراد في (Rodriguez 1974) و(Tower 1975)، وأعداد عشوائية من الدول والسلع في (Kuga 1973)، وصيغ بديلة لتفضيلات الحكومات في (Bagwell and staiger 1999) – دون تعديل الاستنتاجات الرئيسية لجونسون. وقدم (Grossman and Helpman 1995) الأجندات السياسية المحلية في تحليل العلاقات الدولية مع العوامل الخارجية المتعلقة بشروط التبادل التجاري، وذلك بافتراض أن الزعماء الوطنيين لا يهتمون فقط بزيادة الرفاهية إلى أقصى حد، ولكن أيضا بجمع مساهمات الحملة من مجموعات المصالح الخاصة. درس هؤلاء المؤلفون تشكيل توازن التعريفة وإمكانية وجود توازن سياسة تعاونية. وفتح هذا بشكل طبيعي فرعا ثانيا من الأدب، الذي حاول كشف النقاب عن الظروف التي من خلالها تحسّن الاتفاقات التجارية الرفاهية العالمية بعد حرب تجارية (على سبيل المثال Mayer 1981، Riezman 1982، و Dixit 1987). وعلى طول هذه الخطوط، قدم (Bagwell and staiger 2002) تحليلاً اقتصادياً وتبريراً للنظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

تستند هذه الأدبيات السابقة إلى عوامل خارجية حول شروط التبادل التجاري من خلال القيود التجارية حيث تقوم البلدان بتعديل شروط التبادل التجاري على حساب شركائها التجاريين. ومع ذلك، هذه ليست الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها دراسة التجارة الانتقامية والحروب التجارية. فالسياسة التجارية الاستراتيجية هي أيضا قناة يمكن من خلالها دراسة خصائص توازن السياسة التجارية. على سبيل المثال، درس (Brander and Spencer 1985) حرب دعم الصادرات بين بلدين في منافسة في سوق التصدير. في هذا السيناريو، تهدف كل دولة إلى السماح للشركات الوطنية بجمع المزيد من الأرباح الفائضة في قطاع يخضع للمنافسة غير الكاملة، ودرس (Brander and Specer 1983) إعانات البحث والتطوير، وقام (Eaton and Grossman 1986) بدراسة المنافسة بين البلدين اللذين يفرضان ضريبة على صادرات شركات احتكار القلة. ووصف (Maggi 1996) إطاراً أكثر تعقيداً تحدد فيه الحكومات أولاً السياسة، ثم تقوم الشركات بتثبيت قدراتها الإنتاجية، وفي النهاية تختار الشركات الأسعار في هذا السيناريو، تصبح طريقة المنافسة، إما احتكار كامل أو جزئي بالنسبة للدولة. ويبرر النموذج سياسة بسيطة (إعانات القدرات capacity subsidies) تزيد من دخل البلد بغض النظر عن طريقة المنافسة.

وبالانتقال إلى الجانب التطبيقى من الأدبيات، من المهم ملاحظة مساهمات مهمة من الدراسات التاريخية للحروب التجارية. عرَّف كونيبير (Conybeare 1987) الحروب التجارية على أنها "فئة من الصراعات الدولية الشديدة حيث تتفاعل الدول، وتفاوض، والانتقام في المقام الأول لصالح الأهداف الاقتصادية المرتبطة مباشرة بقطاعات السلع أو الخدمات التجارية في اقتصاداتها، وحيث تكون الوسائل المستخدمة هي قيود على التدفق الحر للبضائع والخدمات ". ولقد ميز بين ثلاثة أنواع من الحروب التجارية:

- اعتبرت الحروب التجارية بمثابة معضلة للسجناء (The prisoner's dilemma) – ينشأ اسم معضلة السجين هذا النوع من اللعبة التي يكون فيها اللاعبان سجناء ارتكبوا جريمة –: في هذا السيناريو، التعاون لا يكون مثمراً إلا إذا كان ثنائياً؛ وعدم التعاون هو الاستراتيجية المهيمنة، ولكن إذا كان كل شخص ينفذ هذه الاستراتيجية، فيستتبعها الانتقام المتبادل (التي تجسدها حرب الدجاج بين الولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية خلال 1960).
- الحروب التجارية بين بلد كبير وصغير: في هذا السيناريو، تستفيد البلاد الكبيرة من الحروب التجارية وتخسر الدولة الصغيرة (المعروفة باسم "قضية جونسون"، كما في الحرب التجارية بين فرنسا وإيطاليا في 1886–1898، وتلك بين فرنسا وسويسرا في 1892–1895، وبين ألمانيا وروسيا في 1893–1894).
- الحروب التجارية بين عدد كبير من الدول (مثل الحروب التي أثارها قانون تعريفة سموت – هاولي (Smoot–Hawley Tariff Act لعام 1930)

لقد حظي قانون سموت – هاولي للتعريفات نفسها بقدر كبير من الاهتمام من قبل الاقتصاديين. في يونيو 1930، بعد ثمانية أشهر من انهيار وول ستريت في أكتوبر 1929، رفع الكونجرس الأمريكي التعريفات الجمركية على 20 ألف سلعة مستوردة. وارتفع متوسط الرسوم الجمركية على الواردات المحمية من 39 في المائة إلى 53 في المائة، وزادت حصة الواردات المحمية من إجمالي الواردات من 34 في المائة إلى 48 في المائة. وانتقم العديد من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ضد الولايات المتحدة في الأشهر التالية، والتى منها كندا في وقت مبكر من مايو 1930، مع تتابع دول أخرى، وانهارت التجارة العالمية بعد عام 1930، وتأثر الاقتصاد الأمريكي بشكل خاص: فقد انخفضت حصته في التجارة العالمية من 16٪ إلى 11٪ بين 1930 و1935. كما انخفضت الواردات الأمريكية بنحو 40٪ بعد يونيو 1930، لكن جزءاً من هذا الانخفاض يرجع إلى انخفاض في الدخل القومي للولايات المتحدة، وكذلك من إجراءات الانتقام

والكساد العالمي، الناتج من زيادة الأثر الحمائي لـ "Smoot–Hawley". ومن خلال تصميم نموذج توازن عام بسيط، خلص (Irwin 1998) إلى أن هذا القانون أدى إلى خسارة الكفاءة في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بين 0.3 و1.9 في المائة.

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من (Bouët and Laborde, 2010)، كان تقديم تقييم جديد لجدول أعمال الدوحة للتنمية، نظرت دراستهم أيضا في سيناريو حروب تجارية متعددة الأطراف حيث زادت التعريفات المطبقة من قبل الاقتصادات الرئيسية بين عامي 2009 و2014 إلى معدلات التعريفة الجمركية المربوطة حاليا. ووجد هؤلاء المؤلفون أنه في ظل هذا السيناريو، تنخفض التجارة العالمية بنسبة 7.7 في المائة، وتنخفض الرفاهية العالمية بمقدار 353 مليار دولار.

وصمم (Hamilton and Whalley,1983) نماذج التبادل ونماذج الإنتاج في نموذج تجاري ثنائي من سلعتين ومن دولتين. ووجد الباحثون أن تعريفات "ناش" أعلى بكثير من التعريفات الفعلية وأن اعتماد تعريفات "ناش" يعني ضمناً خسائر كبيرة في الرفاهية للشركاء التجاريين.

ويمكن الاستفادة من تلك الدراسات، والتى تحلل وتدرس تجارب دول من فترات زمنية مختلفة والوصول الى استنتاجات، والتى منها:

أولاً، حتى بالنسبة للولايات المتحدة، ليس الشروع في حرب تجارية هو السياسة الصحيحة لتحسين الرفاهية المحلية والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الحماية من جانب واحد تجاه الشركاء التجاريين، مثل الصين والمكسيك أو أي دولة أخرى لا يؤدي إلى زيادة في الرفاهية المحلية والناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بل تولد سياسة انتقامية من تلك الدول تجاه الولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً، يمكن أن تكون الحروب التجارية مدمرة بشكل كبير بالنسبة لهؤلاء الشركاء التجاريين، وخصوصاً الدول الصغيرة سواء المكسيك أو أية دول صغيرة أخرى، والتي هي أصغر من الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الاقتصادية والتي تتركز صادراتها نحو الولايات المتحدة.

وترتيباً على ذلك، يمكن القول إن جميع الدراسات والتجارب المختلفة توصلت إلى النتائج التالية، والتى يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط يمكن الاستفادة منها وهي:

(1) خسارة جميع البلدان من حيث الرفاهية في الحروب التجارية العالمية.
(2) يمكن أن تؤدي الحرب التجارية بين بلد كبير وبلد صغير إلى مكاسب للبلد الكبير ولكن تؤدي إلى خسائر بالنسبة للدول الصغيرة.
(3) لا يمكن أن تؤدي الحرب التجارية إلى مكاسب لجميع البلدان المعنية.

وقد يكون التعاون هو حل أفضل لجميع البلدان. وأنا أعتقد أن الحوار والتفاوض والالتزام بما ورد بمواد منظمة التجارة العالمية مؤيد ومدعم لما تصبو إليه كل دول العالم، والتى تسعى دائما لتحقيق الرفاهية لمواطنيها.

ب- متطلبات المواجهة والتحصين على مستوى كل دولة عربية على حدة وعلى المستوى العربى المشترك

عند النظر إلى الإجراءات والتدابير اللازمة تجاه الحماية التجارية، وما تتطلبه من إجراءات ومواجهة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى وطننا العربي، يمكن القول أن وطننا العربى يحتوي على ثروات طبيعية، ومالية، وبشرية ضخمة، سواء من ناحية حجمها أو كمياتها، إلى جانب ترابط الدول العربية بوحدة جغرافية متصلة من الأرض، وفي منطقة تتميز بمركزها الاستراتيجي بين الشرق والغرب، ويضمها تاريخ مشترك ولغة واحدة، لذا فإن الوطن العربي بما فيه من طاقات وثروات طبيعية وبشرية، وموقعه الاستراتيجي، يجعله قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، ومن المقومات التى تساعد وتعزز عملية التكامل بين الدول العربية لمجابهة التحديات المختلفة:

- **تعدد وتنوع الموارد الطبيعية:** حيث يمتلك الوطن العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة، سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي والصناعي. فالوطن العربي يمتد على مساحة كبيرة جداً تبلغ حوالي 14 مليون كيلومتر مربع، وفي إطار هذه المساحة الكبيرة يتنوع المناخ والتضاريس ونوعية التربة وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ حوالي 370 مليار متر مكعب يستغل منها حالياً حوالي 175 مليار متر مكعب فقط. وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة، مما يمكن أن يحقق تكاملاً اقتصادياً يشكل عاملاً مساعداً لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة.

- **حجم السوق العربية:** تتوافر في الوطن العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل ترتكز على الامتداد الجغرافي الكبير للوطن العربي وأهمية موقعه والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى أكثر من 400 مليون نسمة.
- **توافر الكوادر** :يمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة، سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أو الإداري. ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية.

لذا يجب تعزيز وتعميق التكامل الاقتصادي العربي الذي كان يحتل مكاناً شأواً في اهتمامات الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ الأمر بقيام جامعة الدول العربية عام 1944 بعضوية الدول السبع المستقلة آنذاك وهي: مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، واليمن، وتوالى بعد ذلك انضمام بقية الدول العربية، حيث تضمن ميثاق الجامعة تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية مما يعكس مدى الاهتمام بالتعاون الإقليمي العربي قبل تحقيقه على المستوى العالمي، وهو يمثل ضرورة ملحة في وقتنا الحالي الذي تزيد فيه باقي التكتلات في اندماجها، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الظواهر الواضحة في النظام الاقتصادي الدولي الراهن، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية (بما يعني أن 10 فقط من العملية الاقتصادية تتم خارج تلك التجمعات) التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد، ويشير الواقع الراهن إلى تزاحم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية، ولا فرق في ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة. فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي، بالإضافة إلى الحروب التجارية التى بدأت تداعياتها تظهر على السطح مع الاعلان عن فرض التعريفات الجمركية على الحديد والصلب والألومنيوم في مارس 2018 بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أكبر الاقتصادات في العالم، ويستتبعها دول أخرى، مما ينبىء بمعارك ثأرية في المجال التجارى، والتى تؤثر على الدول العربية والتى ليست بمعزل عن العالم.

وعلى الرغم من تعدد المعاهدات والاتفاقيات والقرارات التي أقرتها مؤتمرات القمة والمجالس الوزارية العربية، والتي استمد منها العمل الاقتصادي العربي المشترك مرجعيته على مدار أكثر من نصف القرن، أي منذ تأسيس جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لزيادة التبادل التجاري العربي، وتحرير عدد من السلع المتبادلة، وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، فإن آثارها الإيجابية على تدفق الصادرات العربية البينية ظلت محدودة للغاية، وكانت ضآلة حجم التجارة البينية بسبب العديد من المعوقات، من أهمها: عدم توفر

الإرادة السياسية، وتفاوت درجات النمو الاقتصادي، وتباين الأنظمة والتشريعات الاقتصادية القائمة، وعدم كفاءة الهياكل الأساسية للبنية التحتية العربية، وخاصة شبكة النقل والمواصلات، وضعف آليات التنفيذ اللازمة للاتفاقيات العربية، وتناقض خطط التنمية العربية، وأساليب تنفيذها، وسيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية، وضعف مشاركة القطاع الخاص العربى.

ولا بد على كل دولة عربية وعلى مستوى وطننا العربى أن نقوم بما يلي لمجابهة التحديات العالمية المختلفة، وعلى رأسها اتجاه الدول المتقدمة – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية– نحو مزيد من الحماية التجارية تجاه بعضها البعض أو غيرها:

- الاستخدام الأمثل لما يملكه الوطن العربي من موارد وتوزيع الاستثمارات في المشروعات الصناعية بين الدول العربية وفقاً للميزة التنافسية لكل دولة.
- تحقيق المزيد من الاستثمارات داخل الوطن العربي، مما يعني المزيد من الإنتاج وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع في الوطن العربي.
- زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية – والتى تتراوح بين 9% و12%– وفتح الاسواق العربية أمام المنتجات العربية. ومن شأن المبادرة من جانب اتحاد الغرف العربية لتعزيز هذا الاتجاه أن تتيح فرصاً أكبر للتنمية بين الدول العربية، الى جانب معالجة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج، حيث ينتج العالم العربي مواد لا يحتاجها بالكامل في أسواقه المحلية، في حين يحتاج إلى سلع لا يتم إنتاجها بصورة كافية على المستويين الكمي والنوعي. لذا يجب العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين كميات الإنتاج ورفع الكفاءة النوعية للمنتجات.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية التي تطبقها كل دولة عربية على حدة وبين السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق أهداف التكامل الاقتصادى العربي، الى جانب التنسيق بين الدول العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الظروف الاقتصادية لكل دولة، لأن وجود منطقة التجارة الحرة العربية في ظل إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة دول عربية يقود إلى منافسة ضارية لن تسفر بالطبع عن نتائج إيجابية.
- ضرورة الحفاظ على مصالح كل دولة عربية داخل التكتل الاقتصادي العربي.
- الاهتمام بتوفير الأجهزة والمؤسسات العربية الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي العربي للوصول إلى التكتل الاقتصادي الفعال.
- إن منطقة التجارة الحرة العربية ستحقق مزايا عديدة عبر زيادة التجارة البينية بفضل إزالة العوائق التجارية، كما ستتحسن كفاءة الإنتاج نتيجة الاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج

واقتصاد السعة الناجم عن انخفاض تكاليف وحدة المنتج نتيجة العمل على نطاق واسع، كما سيزداد التنافس في الأسواق المحلية؛ ما يحقق التنوع الإنتاجي الأكبر أمام المستهلك بجودة أفضل وسعر أدنى، وأخيراً ستساعد هذه المنطقة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات الديناميكية الإيجابية للتكامل الإقليمي.

- مواجهة التحديات المختلفة، وفي مقدمتها القيود الإدارية؛ مثل شهادات المنشأ ومدة العبور وإعادة التثمين الجمركي والتخليص الجمركي، علاوة على القيود الفنية؛ كالمواصفات وقيود الكشف والمعاينة والقيود الفنية على شهادات المنشأ، والقيود الفنية على رخص الاستيراد والتصدير وشهادات المطابقة، وقيود التحويلات النقدية والإجراءات الصحية.

رابعاً – الاستنتاجات والتوصيات

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن لصانعي القرار الاسترشاد بها، سواء على مستوى الدول المتقدمة – خصوصاً التي نشأت بينها الحروب التجارية، مثل الولايات المتحدة والصين، أو على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وأخيراً على مستوى الدول العربية.

أ- مجمل النتائج:

1- فرضت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين ودول أخرى قيودا حمائية (الألومنيوم، الحديد والصلب) كرد فعل على مزاحمة المنتجات الصينية ومنتجات دول أخرى، بحجة الامن القومى ومعالجة الاختلالات الداخلية، وهو ما يضع التجارة الدولية أمام قيود حمائية جديدة تؤثر على دول العالم الأخرى والتى من بينها الدول العربية.

2- أصبح الانتقال إلى جيل جديد من الإجراءات الحمائية معلناً، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وبرامج الدعم والإنقاذ، والتي استفادت منها الدول المتقدمة

3- لم تطبق الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة تشريعات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية عندما يتعلق الأمر بمصالحها التجارية، وهذا يعود بالأساس إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به داخل هذه المنظمة، خاصة في عمليات اتخاذ القرار داخل المجلس العام.

4- أثبت الواقع أن الدول المتقدمة هو أول من يمارس سلوكيات الحمائية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية للحد من الاختلالات الداخلية التى تتعرض لها.

5- تحتاج المعالجة السليمة للحروب التجارية إلى المزيد من التنسيق بين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات النقدية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي، وذلك من خلال التأثير على السياسات النقدية الوطنية وأنظمة الصرف.

6- إن الدول المتقدمة تتجه نحو إقامة تكتلات وتحالفات دولية للحصول على مزايا كثيرة، وتفاوض في شكل مجموعات مع قوتها وتأثيرها الشديدين، في حين نجد أن الدول العربية تعمل بشكل منفرد ومنعزل. فعلى الدول العربية أن تعمق من تكاملها من خلال المؤسسات العربية الداعمة للتكتل، وعلى رأسها اتحاد الغرف العربية، والذي يسعى إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات العربية البينية، وازالة العوائق التى تقف حجر عثرة أمام تعميق التكامل الاقتصادى العربى.

ب- الاستنتاجات والتوصيات على مستوى الدول المتقدمة (وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها التجارية مع الصين):

اعتقد أن هناك نهجاً لا بد للولايات المتحدة الامريكية والصين أن تسلكه وهو أكثر توازناً للتعامل، والذي يقوم على استخدام المفاوضات المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية لحل النزاعات التجارية الكبرى، والمنتديات رفيعة المستوى لمعالجة القضايا الاقتصادية والتجارية المعقدة والطويلة الأجل، والاتفاقات التجارية المتفاوض عليها لتعزيز الوصول إلى الأسواق. وأؤكد أن فرض عقوبات تجارية أحادية من جانب الولايات المتحدة (خارج عملية منظمة التجارة العالمية) ضد الصين يؤدي إلى جولات من الانتقام المضرة اقتصادياً والرد المضاد، والتى بدأت بالفعل حالياً. ولا بد من تغيير نهج إدارة ترامب في السياسة التجارية إلى حيث يركز أكثر من اللازم على الاختلالات التجارية الثنائية للحكم على فوائد أو عدالة العلاقات التجارية الأمريكية مع العديد من الدول، وهذا يتناقض مع النظرية الاقتصادية الأساسية، التي لا يهم سوى التوازن التجاري العام، وهو نتيجة لقوى الاقتصاد الكلي، وليس سياسات التجارة غير العادلة.

أضف إلى ذلك، تعد بيانات التجارة الأمريكية قياساً ضعيفاً لمن يستفيد من التجارة لأنها لا تعكس القيمة المضافة في كل بلد، حيث تحتوي العديد من المنتجات الأمريكية المستوردة من الصين (مثل iPhones) على مدخلات من العديد من البلدان، والتي لا تنعكس في بيانات التجارة الأمريكية.

واعتقد أن الإجراءات التجارية الأحادية من جانب الولايات المتحدة ضد الصين (ودول أخرى) يمكن أن تقوض النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتؤثر سلباً على النمو الاقتصادي العالمي. وهذا ما أكده المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو أزيفيدو، وأشاركه في الرأي أنه لا بد من تشجيع الأعضاء على مواصلة العمل من خلال المنتديات والآليات العديدة لمنظمة التجارة العالمية للتعامل مع مخاوفهم واستكشاف الحلول المحتملة، وأن الإجراءات المتخذة خارج هذه العمليات الجماعية تزيد بشكل كبير من خطر التصعيد في المواجهة التي لن يكون لها فائز، والتي يمكن أن تؤدي بسرعة إلى نظام تجاري أقل استقراراً. كما أن انخفاض وتباطؤ التدفقات التجارية سيعرض الاقتصاد العالمي للخطر في وقت يتزايد فيه الانتعاش الاقتصادي، رغم هشاشته، في جميع أنحاء العالم، ولا بد من الحوار كأفضل طريق لحل هذه المشاكل.

ج- الاستنتاجات والتوصيات على مستوى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ان تسعى للدفاع عن مصالحها من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي يمكن تلخيصها ضمن المحاور التالية:

1- النفاذ إلى الأسواق، وذلك من خلال:

- إجراء إصلاح هيكلي إيجابي في الدول المتقدمة حتى يتم ضمان عدم حدوث ضغوط تتطلب تدابير المنطقة الرمادية في المستقبل.
- لا بد من وضع حدود دنيا من التعهدات الاستيرادية في إطار حظر إمكانية العودة لإجراءات المنطقة الرمادية في المستقبل.
- ينبغي الحد من عملية تصاعد التعريفات عند الأزمات الداخلية او الخارجية في الدول المتقدمة بل إزالتها بشكل نهائي.

2- الالتزام العملي بالاتفاقيات، وذلك من خلال:

- ضرورة تخفيض الإطار الزمني المسموح به للجان الاستئنافية لحالات عدم الالتزام بقرارات المنظمة.
- إعطاء صلاحيات أكبر للهيئات الرقابية وباعتماد نتائج التحقيقات بصورة مستقلة.
- فرض عقوبات مالية على التأخر غير المبرر لقرارات المنظمة سواء الوزارية أو المتعلقة بتسوية المنازعات.

- تفعيل القوانين والآليات المتعلقة بتعويض الدول النامية، والتى منها الدول العربية جراء الاعتداءات التجارية وحالات عدم الالتزام من طرف الدول المتقدمة.

3- الممارسات التجارية غير العادلة، وذلك من خلال:

- وضع حدود واضحة للخروج عن نظام الحصص العادية في إطار عملية تكييف الحصص.
- لا بد من وجود رقابة فاعلة على عملية تكييف الحصص لضمان ألا تكون الدول النامية- والتى منها الدول العربية- هي المستهدفة منها تحديدا.
- ينبغي استبعاد الدول النامية من الملحق VII فقط عندما يستقر أو يزيد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عند الحد الحرج لمدة سنتين.

4- ضرورة تفعيل الالتزام وتحقيق العدالة التجارية بين الدول الأعضاء:

ان الإجراءات السالفة الذكر لا تكون فعالة إذا لم يرافقها تعاون حقيقي بين الدول الأعضاء لاستكمال مسار التحرير التجاري في إطار منظمة التجارة العالمية. ورغم التحولات الحاصلة والتي كان لها تأثير على تحديد طبيعة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، إلا أن ظاهرة الحمائية الجديدة والتحول إلى الحروب التجارية تمثلان صورة من صور الصراع القائم بين الدول المتقدمة بعضها البعض والدول النامية داخل منظمة التجارة العالمية، وكان واضحا وجليا من المؤتمرات الوزارية الأخيرة (جنيف 2009، 2011) أنها شهدت تعثراً ملحوظاً بسبب الصراعات المتكررة بين الدول النامية والدول المتقدمة. ولعل سبب الصراع الرئيسي هو عدم التزام هذه الأخيرة بتنفيذ القرارات الوزارية للمؤتمرات السابقة، وهو ما أوجد صورة من عدم الجدية في الالتزام بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في إطار المنظمة وهو ما يهدد مستقبلها. لذا لا بد من التأكيد على التوجهات نحو تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لمجابهة هذا التحدي، وان تتجه الدول المتقدمة نحو الغاء الحماية التجارية تجاه بعضها البعض، وتجاه الدول النامية، وهذا يزيد من قدرة الدول النامية من الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق الدولية، وبالتالي التغلب على مشاكل موازناتها الداخلية.

د- الاستنتاجات والتوصيات على مستوى الدول العربية:

إن على الدول العربية أن تدرك أهمية تقوية قدراتها في التعامل مع الخارج، وتعظيم الانتفاع والاستفادة من هذا التعامل إما بشكل فردي أو بشكل جماعي. إلا أن المنهج الفردي ليس بذلك الأسلوب الذي يحقق فعالية وتأثيراً أكثر، خصوصاً في ظل الحروب التجارية التى بدأت بالفعل،

واتفاقات منظمة التجارة العالمية التى لم تلتزم بها الدول المتقدمة. وعلى العكس من ذلك فقد يحقق العمل الجماعي لدولنا العربية، إذا تكتلت في إطار أعمق ما هو مرجو منها، في ظل تلك التحديات.

إنه لمن دواعي الغرابة أن تتحد الدول المتقدمة، وتفاوض في شكل مجموعات مع قوتها وتأثيرها الشديدين، في حين نجد أن الدول العربية تعمل بشكل منفرد ومنعزل برغم ما لديها من موارد، إنه من باب أولى أن نكون من الأقوياء في التفاوض وفى مجال التجارة الدولية.

الهوامش:

1 (slaughter, 2003,p.10)، (WTO,2003,p.6).

2 (lewis,2003:p.15).

3 (Hanson,mataloni, and slaughter,2003).

4 (Ng and yeats, 2000, coe, Helpman, and hoffmaister, 1997).

5 - محمد عبد العظيم الشيمي (2018)،"محركات التوجة الليبرالى لادارة ترامب: نموذج لاستراتيجته التفاوضية للتجارة الدولية"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 7، المانيا.

- رضا عبد السلام (2011)، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 116.
- محمد شرابى ومحمد علاوى(2014)،"الحماية الجديدة،حرب العملات وأهمية تفعيل منظمة التجارة العالمية"،مجلة الباحث،العدد14،جامعة قاصدى مرباح، الجزائر.
- المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، 2018، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت.
- صندوق النقد العربى، 2018، افاق الاقتصاد العربى، الامارات العربية المتحدة.
- Bouët, A., and D. Laborde.2017." US Trade Wars with Emerging Countries in the 21st Century: Make America and Its Partners Lose Again", IFPRI Discussion Paper 01669, Division of the International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, pp.8-10.
- Bouët, A., L. Deason, and D. Laborde. 2014. “Global Trade Patterns, Competitiveness and Growth Outlook.” In Promoting Agricultural Trade to Enhance Resilience in Africa. ReSSAKS Annual Trends and Outlook Report 2013, edited by O. Badiane, T. Makombe, and G. Bahiigwa, 4–17. Washington, DC: International Food Policy Research Institute.
- Bouët, A., and D. Laborde. 2010. “Assessing the Potential Cost of a Failed Doha.” World Trade Review9:319–351.
- Brander, J. A., and B. J. Spencer. 1985. “Export Subsidies and International Market Share Rivalry ”.Journal of International Economics 18:83–100.

- Conybeare, J. A. 1987. Trade Wars: The Theory and Practice of International Commercial Rivalry. New York: Columbia University Press.
- Dixit, A. 1987. "Strategic Aspects of Trade Policy." In Advances in Economic Theory: Fifth World Congress, edited by T. F. Bewley, 329–364. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Morrison, W.2018. "China-U.S. Trade Issues", Congressional Research Service, RL33536, www.crs.gov.
- The US-China Business Council, 2016 US-China Business Council Recommendations for the US-China Joint Commission on Commerce and Trade (JCCT), 2016, https://www.uschina.org/sites/default/files/2016%20USCBC%20JCCT%20Recommendations.pdf.
- The White House, Briefing by Secretary Tillerson, Secretary Mnuchin, and Secretary Ross on President Trump's Meetings with President Xi of China, April 7, 2017, at https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/04/07/ briefing-secretary-tillerson-secretary-mnuchin-and-secretary-ross.
- USTR, 2016 Report to Congress on China's WTO Compliance, January 2017, available at https://ustr.gov/sites/ default/files/2016-China-Report-to-Congress.pdf.
- U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2017 Annual Review, November 15, 2017, pp. 2-3, at https://www.uscc.gov/Annual_Reports/2017-annual-report.
- Statista, at https://www.statista.com/statistics/278204/china-mobile-users-by-month/.
- The U.S.-China Business Council, Understanding the US-China Trade Relationship, January 2017, available at
- Eaton, J., and G. M. Grossman. 1986. "Optimal Trade and Industrial Policy under Oligopoly." Quarterly Journal of Economics 101 (2): 383–406.
- Fox News. 2016. "For Americans, Trump's Tariffs on Imports Could Be Costly." December 1. www.foxnews.com/politics/2016/12/01/for-americans-trumps-tariffs-on-imports-could-be- costly.html.
- Grossman, G. M., and E. Helpman. 1995. "Trade Wars and Trade Talks." Journal of Political Economy103 (4): 675–708.
- Hamilton, B., and J. Whalley. 1983. "Optimal Tariff Calculations in Alternative Trade Models and Some Possible Implications for Current World Trading Arrangements." Journal of International Economics 15 (3–4): 323–348.
- Horwell, D. J. 1966. "Optimum Tariffs and Tariff Policy." Review of Economic Studies 33:147–158.

- Irwin, D. A. 1998. “The Smoot-Hawley Tariff: A Quantitative Assessment.” Review of Economics and Statistics 80 (2): 326–334.
- Kuga, J. 1973. “Tariff Retaliation and Policy Equilibrium.” Journal of International Economics 3 (4): 351–366.
- Maggi, J. 1996. “Strategic Trade Policies with Endogenous Mode of Competition.” American Economic Review 86:237–258.
- Riezman, R. 1982. “Tariff Retaliation from a Strategic Viewpoint.” Southern Economic Journal 48:583– 593.
- Rodriguez, C. A. 1974. “The Non-equivalence of Tariffs and Quotas under Retaliation.” Journal of International Economics 4:295–298.
- Spencer, B. J., and J. A. Brander. 1983. “International R&D Rivalry and Industrial Strategy.” Review of Economic Studies 50:707–722.
- Tower, E. 1975. “The Optimum Quota and Retaliation.” Review of Economic Studies 42 (4): 623–630.
- Morrison, W.2018. "China-U.S. Trade Issues", Congressional Research Service, RL33536, www.crs.gov.
- The US-China Business Council, 2016 US-China Business Council Recommendations for the US-China Joint Commission on Commerce and Trade (JCCT), 2016, https://www.uschina.org/sites/default/files/2016%20USCBC%20JCCT%20Recommendations.pdf.
- The White House, Briefing by Secretary Tillerson, Secretary Mnuchin, and Secretary Ross on President Trump’s Meetings with President Xi of China, April 7, 2017, at https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/04/07/ briefing-secretary-tillerson-secretary-mnuchin-and-secretary-ross.
- USTR, 2016 Report to Congress on China’s WTO Compliance, January 2017, available at https://ustr.gov/sites/ default/files/2016-China-Report-to-Congress.pdf.
- U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2017 Annual Review, November 15, 2017, pp. 2-3, at https://www.uscc.gov/Annual_Reports/2017-annual-report.
- Statista, at https://www.statista.com/statistics/278204/china-mobile-users-by-month/.
- The U.S.-China Business Council, Understanding the US-China Trade Relationship, January 2017, available at https://www.uschina.org/sites/default/files/Oxford%20Economics%20US%20Jobs%20and%20China%20Trade%20Report.pdf.
- Ikenberry, G. John. 2011. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and transformation of the American World Order, Princeton, N.J.: Princeton University Press

- Lisa L. Martin. 2007. “Neoliberalism.” In International Relations Theories: Discipline and Diversity. Edited by T Dunne, M. Kurki, and S. Smith. Oxford: Oxford University Press
- Michael J. Mazarr, Miranda Priebe, Andrew Radin,Astrid Stuth Cevallos, "Understanding the current International order", Rand Corporation, 2016, accessible at: http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1500/RR1598/RAND_RR1598.pdf
- Binyamin Appelbaum.2016. “Experts Warn of Backlash in Donald Trump’s China Trade Policies,” The New York Times, May 2, 2016, http://www.nytimes.com/2016/05/03/us/politics/donald-trump-trade-policychina.html.
- Francis Fukuyama.2016. "US against the world? Trump’s America and the new global order", Financial Times, November11, accessible at: https://www.ft.com/content/6a43cf54-a75d-11e6
- Needham, Vicki.2016. “Trump Says He Will Renegotiate or Withdraw from NAFTA,” The Hill, June 28 http://thehill.com/policy/finance/285189-trump-says-he-willrenegotiate-or-withdraw-from-naftawithout-changes.
- Patterson, Duane.2015. “Donald Trump On His Foreign Policy, Tax Policy, And the Campaign,” HughHewitt.com, December 1, http://www.hughhewitt.com/donaldtrump-foreign-policy-taxpolicy-campaign/

6 (المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات،2018).

7 (صندوق النقد العربى،2018).

8 (صندوق النقد العربى،2018).